

رسالة في الأصول المسماة

تحفة الرأى السيد الاحمد \* اضيا التقايد والمجهد \*

١٣٤٣-١٣٤٤

تناظم عقدها \* وناسج بزدها \* علامة عصره \* وفريد

دهره \* من برائق فكره فتح ما أغلقه الزمن من

باب التحقيق \* وبصائب فكره أظهر ما خفي من

مكنون التدقيق \* قدوة العلماء العامرين \* وانسان

عين الفضلاء التابفين \* السيد الشريف الحبيب

السيب صاحب السعادة والاقبال

\* السيد أحمد بك الحسيني \*

نفع الله المسلمين بعلومه آمين

١٣٤٣-١٣٤٤

طبعت على نفقة سعادة المؤلف وفقه الله لنشر أمثاله

١٣٤٣-١٣٤٤

وذلك ( بمضبعة كردستان العامية ) لصاحبها الفقير اليه

\* فرج الله زكي الكردي \* بدرب انسهط بملك سعادة

المفضل المؤلف المذكور ببحاليد مصر القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ

٥١٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مؤسس الدين على قواعد اليقين \* ومظهر  
حكمة شرعته للمستبصرين \* المشيد أصول أحكامه على دعائم  
الاحكام \* المنزل أحسن الحديث كتابا متشابهها تبياناً للانام \*  
قيض من اصطفاهم لتجريد العزائم في تبيين المعاملات  
والعبادات \* فاجتهدوا وأجهدوا انفسهم لاستخراج المجهولات  
من المعلومات \* وقلدوا جيد التحقيق بنفيس العبارات \*  
فاتفقوا في الكليات \* واختلفوا في بعض الفروع الجزئيات \*  
جعل ائتلاف الامة فضلا ونعمة \* واختلاف الائمة توسعة  
ورحمة \* قسم لمن تفقه في الدين من الخير أوفر نصيب \*

وأجزل المثوبة لمن اجتهد لنيل الحق ابتغاء وجه الحق سواء  
 المخطئ منهم والمصيب \* فأزاحوا ظلمات الجهل عن العباد \*  
 وهدوهم سبيل الرشاد \* وكانوا قدوة حسنة في الاعمال \*  
 ومثالا لكمال الفضائل وفضائل الكمال \* وأرخص في  
 التقليد لمن عجز عن الاجتهاد وعدم النظر السديد \* والصلاة  
 والسلام \* على من بساطع نوره أزاح الظلام \* ووضع ميزانا  
 لبيان الحلال والحرام \* بعثه الله بشريعة بيضاء نقيه \* وسع  
 فيها لعبيده من تفرد بالازاية والابدية \* شرفها بازخ \* وفضلها  
 راسخ \* صانها جل شأنه من تبديل المبدل ونسخ الناسخ \*  
 ومن مزيد كرامتها \* وعظيم مكانتها \* ان شهد لها بعلو القدر  
 ونمو الفضل \* من رزقه الله قسطا من الانصاف والعقل \*  
 وعلى آله سادة الناس \* وأصحابه الذين أحسنوا الخلافة بعده  
 فاصبح بهم الباطل في احدات والحق في اعراس \* \* (وبعد) فيقول  
 اسير الشهوات \* كثير الزلات \* الفقير الى ربه الغني \* أحمد  
 ابن احمد بن يوسف الحسيني \* أصالح الله حاله وما له \* وملاً

من فيض عفوه ورحمته سبحانه \* ان مسألة التقليد والتلقيق \*  
قد كثر فيها القول والقييل بين العلماء ذوى التحقيق \* فمنهم  
من أطاب وأصاب \* ومنهم من كان بينه وبين الاسباب  
حجاب \* حتى أن كثيرا من المتأخرين وقع فيما خالف القواعد  
ونصوص الاصوليين \* والمسألة من مسائلهم \* والحكم فيها  
من مباحثهم \* فدعاني ذلك الى ان جردت ماضي الهمة \*  
وجمعت ما يسره الله تعالى في رسالة مهمة \* اتحفت بها اخواني  
وقدمتها هدية لابناء زماني \* وسميتها مؤرخا لعام تأليفها \*  
بهذا البيت فشطره الاول تاريخ السنة الهجرية والثاني تاريخ  
السنة الميلادية وهو \*

تحفة الراى السيد الاحمد لضيأ التقليد والمجتهد

٤٨٩ ٥٧٥ ٨٤١ ٨٤ ١٠٩ ٢٤٢ ٨٨٨

١٩٠٥٩-

سنة ١٣٢٣

والله أسأل أن ينفع بها العباد \* ويجعلها سببا لنجاتي يوم  
التنَاد \* انه قريب مجيب \* وما توفيقى الا بالله عليه توكلت

واليه أنيب \*

اعلم وفقك الله واياى لطاعته انه قد وقع لبعض المتأخرين  
انه زعم امتناع التفتيق في العبادة المركبة وحكم ببطالانها - وادعى  
بعض الحنفية فيه الاجماع - وذهب بعض الشافعية الى انه الحكم  
المقرر الذى لا نزاع فيه واشتهر على الالسنه - وفي بعض  
الكتب نظم وهو \*

عدم التبع رخصة وتركب \* حقيقة ما إن يقول بها أحد  
وكذاك رجحان المقاد يعتقد \* ولحاجة تقليده تم العدد  
وأصبح تقرير هذا الحكم ذائعا في الفروع غير انهم لم  
يتعرضوا لبيان دليل على صدقه مع ان المسئلة قد تكفل بها علماء  
الاصول ويبنوا هذا الحكم والخلاف فيه فكانت من مباحث  
الاصول - وان كلام الفقهاء فيها انما هو تابع لعلماء الاصول  
ولما قرروا الحكم لم يرجعوا الى ما كتبه الاصوليون فقررروا  
الحكم على غير وجهه فلذلك اقتصرت في النقل على عبارات  
الاصوليين على اختلاف مذاهبهم ليعلم المطلع موطن الخلاف

والوفاق وحقيقة حكم التلفيق لان كتب الاصوليين هي مرجع النظر فيما كان موضعاً لبحث الاصوليين ويكون قولهم هو المقدم على قول الفقهاء بعكس ما اذا كانت المسألة من مباحث الفقهاء فان قولهم يقدم على بحث الاصوليين اذا لم تكن المسألة من مباحثهم \* وهالك ماخص ما قاله أهل الفن \* من الاصوليين وما جاء في معتبرات كتب الفقهاء \*

### — الباب الاول في الاجتهاد —

الاجتهاد لغة بذل الطاقة في تحصيل ذي مشقة — وفي اصطلاح الاصوليين هو بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي عقلياً كان أو نقلياً قطعياً كان أو ظنياً — فشمّل الاجتهاد في العقليات والنقليات قطعية كانت أو ظنية \* وينقسم الاجتهاد من حيث الحكم المتعلق به الى فرض عين ان لم يكن هناك مجتهد غيره فان خاف فوت الحادثة التي نزلت به أو بغيره على غير الوجه الشرعي فعلى الفور وان لم يخف فوت الحادثة كان على التراخي (ولكن لا يسقط عنه الطلب)

وكذلك يكون فرض عين على المسؤول ان كان هناك مجتهد  
 آخر ولكن خاف المسؤول فوت الحادثة التي نزلت بغيره  
 على غير الوجه الشرعي والى فرض كفاية ان كان هناك مجتهد  
 آخر أى عالم بالحادثة ولم يخف فوت الحادثة على غير الوجه  
 الشرعي—فيتوجه الوجوب على جميعهم وأخصهم بوجوبه من  
 خص بالسؤال عن الحادثة حتى لو امسكوا مع ظهور وجه  
 الصواب لهم اثموا—وان امسكوا مع التباس الوجه عليهم كانوا  
 معذورين ولكن لا يسقط عنهم الطلب. وكان فرض الجواب  
 باقيا عند ظهور وجه الصواب ويسقط عنهم الفرض بفتوى  
 احدهم أو قضائه في الحادثة ولو ظنه الباقي خطأ \* وذكر السبكي  
 وجهين في اثم المجتهد اذا ردد ولم يجب عن حكم الحادثة وكان  
 هناك غيره أي وكان عالما بها كما يعلم مما مر وان أرجحهما عدم  
 الاثم اذا لم يجب في هذه الحال—والى مندوب اذا اجتهد قبل  
 نزول حادثة ليطلع على احكام الحوادث قبل نزولها سواء كان  
 ذلك بدون سؤال او معه—وقد فعله الائمة المجتهدون فاستنبطوا

احكام كثير من الحوادث قبل وقوعها - ودونها في كتبهم  
 والى حرام وهو الاجتهاد في مقابلة دليل قاطع من برهان أو  
 نص أو اجماع \* وشرط الاجتهاد المطلق في حق المجتهد أن يكون  
 بالغاً عاقلاً وأن يكون مصداقاً بوجود الله تعالى وصفاته وبالنبى  
 صلى الله عليه وسلم ومجزاته وبما جاء به من عند الله وسائر  
 ما يتوقف عليه ذلك ولو بالأدلة الاجمالية وان يكون عالماً بحال  
 جزئيات مفاهيم الالقاب الاصطلاحية المذكورة في كتب  
 الاصول من شخص الكتاب والسنة في الظهور كالظاهر  
 والنص والمفسر والمحكم والعام والخاص والمطلق والمقيد  
 وفي الخفاء كالخفي والمجمل والمشكل والمتشابه الى غير ذلك مما  
 فصله الاصوليون في كتبهم مما يتعلق بالاحكام بحيث يتمكن  
 من الرجوع اليها عند طلب الحكم كما جزم به غير واحد منهم  
 الامام الرازى - وان يكون عالماً بالسند من المتواتر والضعيف  
 وبالعدل والمستور والجرح والتعديل وان يكون عارفاً بمواقع  
 الاجماع قبله كي لا يخرفه . وان لا يخالف دليلاً قطعياً . وان لا

يعمل بمنسوخ لان الاستنباط فرع معرفة الدليل المستنبط  
منه وكيفية الاستنباط وفهم المراد من المستنبط منه واعتباره  
موقوف على كون المستنبط منه غير مخالف للقطع ولا منسوخ  
ولا يجمع على خلافه\* والاجتهاد قيل لا يتجزأ وقيل يتجزأ بان  
يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب وهو  
قول بعض الحنفية ومختار الغزالي ونسبه السبكي الى الاكثر  
وقال انه الصحيح\* وقال ابن دقيق العيد هو المختار... وقال الكمال  
ابن الهمام انه الحق\* والمصيب في العقليات واحد والمخطىء فيها  
آثم اى مع كمر في بعضها وآثم فقط في بعض آخر كما هو  
مفصل في محله وفي الفروع خلاف فقيل المصيب واحد أيضا  
وقيل الكل مصيب وهو خلاف مبنى على خلاف آخر وهو  
انه هل لله حكم معين في الواقع ونفس الامر في كل حادثة  
قبل اجتهاد المجتهد - فقال الاشعري والباقلاني لا حكم لله قبل  
الاجتهاد - وكل مجتهد مصيب وحكم الله تابع لظن المجتهد  
بمعنى ان تعين الحكم تابع لظنه والا فالحكم ازلى اذ هو

الخطاب الازلي عندهما فالله على قولهما أن الله حكما وخطابا  
 ازلا لكن انما يتبين وجوبا او حرمة او غيرها بظن المجتهد  
 فالتابع لظنه هو تماق الخطاب على وجه طلب الفعل او الترك  
 جازما او غير جازم او على وجه التخيير لاذات الطاب الازلي  
 فما ظنه المجتهد في حادثة من الحوادث حكما لله أخذنا من  
 الدليل فهو حكم الله في حقه وفي حق من نلده \* وقال أبو يوسف  
 ومحمد وابن شريح لا حكم لله قبل الاجتهاد وكل مجتهد مصيب  
 أيضا الا ان في كل حادثة جهة حسن او قبح اذا حكم الله فيها  
 بحكم لا بد ان يكون الحكم ملامتا لتلك الجهة فلا يأمر  
 الا بما يكون حسنا في الواقع ولا ينهى الا عما يكون قبيحا في  
 الواقع فالمجتهد اذا صادف اجتهاده الحكم الذي يلائم تلك  
 الجهة بان أصاب اجتهاده الوجوب فيما هو حسن في الواقع  
 والحرمة فيما هو قبيح فيه فهو مصيب اجتهادا وحكما وان لم  
 يصادف اجتهاده ما ذكر فهو مصيب اجتهادا لا حكما  
 وابتداء لا انتهاء وقال الجمهور أن المصيب واحد وان الله حكما

معيناً قبل الاجتهاد ثم اختلفوا - فمنهم من قال ليس على ذلك  
الحكم امارة تدل عليه بل هو كدفين يصادفه من شاء الله مصادفته  
وهو قول لا معنى له - ومنهم من قال ان عليه امارة تدل عليه  
وهو الصحيح لان من العبث ان يكلف العاقل بحكم لا دليل  
عليه ولا امارة وكيف ذلك - والاجتهاد هو استقراغ القوة  
في طلب الحكم من الدليل وهو يستلزم طلب الدليل الذي  
يدل عليه وطلب الشيء متأخر عنه \* فالجهد مكلف باصابة  
الحكم المعين لا مكانها ولكن اذا اصاب ذلك الحكم المعين  
فله اجران اجر اجتهاده واجر اصابته له - وان اخطأه فلا يأثم  
بل يؤجر اجرا واحدا على اجتهاده وطلب ما كلف اصابته وبذاته  
وسعه في ذلك ( ولا يكلف الله نفساً الا وسعها ) \* والخلاف  
في ان المصيب واحد او الكل - قيل مطلقاً سواء في مسألة  
فيها قاطع من نص او اجماع او لا قاطع فيها وهو بعيد - وقيل  
اذا كان فيها قاطع مما ذكر لكن لم يقف المجتهد عليه بان لم يبلغه  
وحصل الاختلاف فالمصيب فيها واحد اتفاقاً وهو من وافق

رأيه القاطع مما ذكر وهو الذي يقتضيه النظر \* وهل يأنم  
 المخطئ فيما فيه قاطع ان لم يقصر في الاجتهاد فالاصح انه لا يأنم  
 لبذله وسعه في طلب الحكم ومتى قصر المجتهد في اجتهاده أنم  
 اتفاقاً هكذا يؤخذ من تحرير ابن الهمام وشرحه ومن جمع  
 الجوامع وشرحه للمحلى وبعض حواشيه \* ومحل الخلاف في  
 ان لله حكماً معيناً قبل الاجتهاد والمصيب واحد من المجتهدين  
 اوليس له حكم معين قبله والجميع مصيب انما هو بالنظر للاجتهاد  
 وأخذ الحكم من الدليل \* واما بالنظر للعمل بما أدى اليه اجتهاده  
 فلا شك في انه حكم الله وشرعه عند الكل - اما عند القائل به  
 فظاهر - واما عند غيره فلان كل مجتهد يعتقد ان مخالفه مصيب  
 في العمل برأى نفسه لا مخطئ في ذلك وان كان محكوماً بخطئه  
 في ظن مخالفه - وذلك لان الاتفاق قائم بينهم على ان كل مجتهد  
 مأمور ومكلف بالعمل بما أدى اليه اجتهاده - وكذا من قلده  
 ولو كان كل مجتهد يرى ان قول مخالفه خطأ من حيث العمل  
 به له او لمقلده ما اتفقوا على ما ذكر ولو كان المكلف مأموراً

بالعمل بالخطا وهو باطل \* والحاصل اننا اذا قلنا ان لله حكما  
 معيناً قبل الاجتهاد وان المصيب واحد من المجتهدين فمعنى  
 هذا ان الذى طابق قوله ذلك الحكم واحد منهم فهو المصيب  
 بهذا المعنى دون الباقي - وان كان كل واحد مصيباً اتفاقاً بالنظر  
 الى العمل باجتهاد نفسه \* وقد نلخص الامام نجر الدين هذا  
 الخلاف فقال اختلف العلماء في الواقعة التي لانص فيها على  
 قوانين (أحدها) وبه قال الاشعري والقاضي وجمهور المتكلمين  
 أنه ليس لله فيها قبل الاجتهاد حكم معين بل حكمه تعالى فيها  
 تابع لظن المجتهد وهؤلاء هم القائلون بان كل مجتهد مصيب  
 واختلف هؤلاء فقال بعضهم لا بد أن يوجد في الواقعة ما لو  
 حكم الله تعالى فيها بحكم لم يحكم الابه - وهذا هو القول الاشبه \*  
 وقال بعضهم لا يشترط ذلك (والقول الثاني) ان له تعالى في كل  
 واقعة حكماً معيناً وفيه ثلاثة أقوال (أحدها) وهو قول طائفة  
 من الفقهاء والمتكلمين حصل الحكم من غير دلالة ولا أمانة  
 بل هو كدفين يعثر عليه الطالب اتفاقاً - فمن وجده فله أجران

ومن أخطأه فإه أجر (والقول الثاني) عليه امارة اى دليل ظنى والقائلون به اختلفوا. فقال بعضهم لم يكلف المجتهد باصابتة لخفاثة ونموضه فلذلك كان المخطىء فيه معذورا. أ جورا وهو قول جمهور الفقهاء وينسب الى الشافعي وأبي حنيفة - وقال بعضهم أنه ما مور بطلبه أولا فان أخطأ وغلب على ظنه شىء آخر تغير التكليف وصار ما موراً بالعمل بمقتضى ظنه (والقول الثالث) ان عليه دليلا قطعياً والقائلون به اتفقوا على ان المجتهد ما مور بطلبه لكن اختلفوا فقال الجمهور ان المخطىء فيه لا يأثم ولا ينقض قضاؤه وقال بشر المريسي بالتأيم والاصم بالنقض \* والذى نذهب اليه ان لله تعالى فى كل واقعة حكماً معيناً عليه دليل ظنى وان المخطىء فيه معذور وان القاضى لا ينقض قضاؤه هذا حاصل كلام المحصول \* وقال البيضاوى انه الذى صح عن الشافعي - اذا علمت ذلك فلامسئلة فروع \* منها \* اذا اجتهد فى القبلة وصلى ثم تيقن الختأ فى القضاء اقوال اصحابها أنه يجب (والثانى) لا (والثالث) ان تيقن الصواب أيضا وجب القضاء

والآفلا وان لم يتيقن الخطأ بل تغير اجتهاده لم يلزمه القضاء حتى لو صلى أربع ركعات في أربع جهات فلا قضاء ﴿ ومنها ﴾ اذا صلى خلف من توجهاً تاركاً للنية او الترتيب او التسمية في الفاتحة ونحو ذلك ففيه وجهان أصحهما وجوب الاعادة ﴿ ومنها ﴾ جواز استخلاف الشافعي للحنفي ونحوه من المخالفين وكلام الشافعي يدل على المنع والمعروف في المذهب خلافه وحينئذ فيحكم النائب بمقتضى مذهبه كذا نقله الرافعي عن الروياني وأقره ﴿ ومنها ﴾ اذا رفع الى الشافعي مثلاً حكم من قاض آخر لا يوافق اعتقاده الا أنه لا يرى نقضه بل يرى ان غيره أصوب منه فهل له تنفيذه فيه وجهان (أحدهما) ونقله ابن كجب عن نص الشافعي أنه يعرض عنه ولا ينفذه لانه اعانة على ما يعتقد أنه خطأ وأصحها كما قاله السرخسي وبه أجاب ابن القاص أنه ينفذه وعليه العمل كما لو حكم بنفسه ثم تغير اجتهاده تغيراً لا يقتضى النقض ثم ترفع اليه زعماء الواقعة التي حكم فيها فانه يمضي حكمه الاول وان أدى اجتهاده الى أن غيره أصوب كذا

ذكره الرافعي في كتاب القضاء، والله تعالى أعلم اه عبارة  
 التمهيد \* قوله في المحصول والذي نذهب اليه الخ رجع السيوطي  
 القول بأن كل مجتهد صيب - وذكر لذلك مقدمة - وعبارة جزيل  
 المواهب في اختلاف المذاهب له روى البيهقي في المدخل بسنده  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مهما اوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لاحد  
 في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة منى ماضية فان لم  
 تكن سنة منى فما قال اصحابي ان اصحابي بمنزلة النجوم في السماء  
 فايما اخذتم به اهتديتم واختلاف اصحابي لكم رحمة \* في هذا  
 الحديث فوائد - اخباره صلى الله عليه وسلم باختلاف المذاهب  
 بعده في الفروع وذلك من معجزاته لانه من الاخبار بالمقبيات  
 ورضاه بذلك وتقريره عليه ومدحه له حيث جعله رحمة - والتخير  
 للمكلف في الاخذ بابها شاء من غير تعين لاحدها - ويستنبط  
 منه ان كل المجتهدين على هدى وكلهم على فقه فلا لوم على أحد  
 منهم ولا ينسب الى أحد منهم تخطئة لقوله فأيما اخذتم به

اهتديتم فلو كان المصيب واحدا والباقي مخطئاً لم تحصل الهداية  
 بالاخذ بالخطا ولذلك سر لطيف سند كرهه قريبا \* وقال ابن سعد  
 في الطبقات اخبرنا قبيصة بن عقبة حدثنا افاح بن حميد عن  
 القاسم بن محمد . قال كان اختلاف أصحاب محمد رحمة للناس  
 أخرجه البيهقي في المدخل \* وقال ابن سعد اخبرنا قبيصة بن  
 عقبة حدثنا سفيان عن اسمعيل بن عبد الملك عن عون عن  
 عمر بن عبد العزيز . قال ما سرنى باختلاف أصحاب النبي صلى  
 الله عليه وسلم حمر النعم - ورواه البيهقي في المدخل بلفظ ما سرنى  
 لو أن أصحاب محمد لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة \*  
 وأخرج الخطيب البغدادي في كتاب الرواة عن مالك من  
 طريق اسمعيل بن أبي المجالد قال قال هرون الرشيد لمالك بن  
 أنس يا أبا عبد الله نكتب هذه الكتب ونفرقها في آفاق  
 الاسلام لنحمل عليها الامة . قال يا أمير المؤمنين ان اختلاف  
 العلماء رحمة من الله على هذه الامة كل يتبع ما صح عنده وكل  
 على هدى وكل يريد الله \* وأخرج أبو نعيم في الحلية عن عبد الله

ابن عبد الحكم قال سمعت مالك بن أنس يقول شاورني هرون  
 الرشيد في ان يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه  
 فقلت لا تفعل فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب . فقال  
 وفقك الله يا أبا عبد الله \* واخرج ابن سعد في الطبقات عن  
 الواقدي قال سمعت مالك بن أنس يقول لما حج المنصور قال  
 لي إني قد عزمتم ان أمر بكتيبك هذه التي وضعتها فتدسخ  
 ثم أبعث الى كل مصر من أمصار المسلمين منها بنسخة وأمرهم  
 ان يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره . فقلت يا أمير المؤمنين  
 لا تفعل هذا فان الناس قد سيقت اليهم أقاويل وسمعوا  
 أحاديث ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سيق اليهم ودانوا  
 به من اختلاف الناس فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم  
 لانفسهم \*

﴿ فصل ﴾ اعلم ان اختلاف المذاهب في هذه الملة  
 نعمة كبيرة وفضيلة عظيمة وله سر لطيف ادركه العالمون \*

وعمي عنه الجاهلون\* حتى سمعت بعض الجهال يقول جاء النبي  
 صلى الله عليه وسلم بشرع واحد فمن أين مذاهب أربعة -  
 ومن العجب أيضا من أخذ في تفضيل بعض المذاهب على  
 بعض تفضيلا يؤدي الى تنقيص المفضل عليه وسقوطه  
 وربما أدى الى الخصام من السفهاء وصارت عصبية وحمية  
 الجاهلية - والعلماء منزهون عن ذلك . وقد وقع الاختلاف  
 في الفروع بين الصحابة رضى الله عنهم وهم خير الامة  
 فما خصم أحد منهم أحدا ولا عادى أحد أحدا ولا نسب  
 أحد أحدا الى خطأ ولا قصور\* والسر الذي أشرت اليه قد  
 استنبطته من حديث ورد ان اختلاف هذه الامة رحمة من الله  
 لها وكان اختلاف الامم السابقة عذابا وهلاكا - هذا معناه  
 ولا يحضرني الآن لفظ الحديث . فعرف بذلك ان اختلاف  
 المذاهب في هذه الامة خصيصة<sup>(١)</sup> فاضلة لهذه الامة وتوسيع  
 في هذه الشريعة السمحة السهلة فكانت الانبياء قبل النبي صلى

(١) قوله خصيصة بالقصر ويمد كما في التاموس

الله عليه وسلم بعث احدهم بشرع واحد وحكم واحد حتى إنه  
 من ضيق شريعتهم لم يكن فيها تخيير في كثير من الفروع  
 التي شرع فيها التخيير في شريعتنا كتحم القصاص في شريعة  
 اليهود وتحم الدية في شريعة النصارى - ومن ضيقها ايضا لم  
 يجتمع فيها الناسخ والمنسوخ كما وقع في شريعتنا ولذا انكر  
 اليهود النسخ واستهضموا نسخ القبلة - ومن ضيقها ايضا ان  
 كتابهم لم يكن يقرأ الا على حرف واحد كما ورد كل ذلك  
 في الأحاديث - وهذه الشريعة سمجة سهلة لا حرج فيها كما قال  
 تعالى ( يريد الله بكم اليسر ) وقال تعالى ( وما جعل عايكم في  
 الدين من حرج ) وقال صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية  
 السمجة - فمن سمعها ان كتابها نزل على سبعة أحرف يقرأ بأوجه  
 متعددة والكل كلام الله ووقع فيها النسخ والمنسوخ ليعمل  
 بهما معا في هذه الملة في الجملة فكانه عمل فيها بالشرعين معا  
 ووقع فيها التخيير بين أمرين شرع كل منهما في ملة كالقصاص  
 والدية فكانها جمعت الشرعين معا وزادت حسنا بشرع ثالث

وهو التخيير الذي لم يكن في احدى الشريعتين - ومن ذلك  
 مشروعية الاختلاف بينهم في الفروع فكانت المذاهب على  
 اختلافها كشرائع متعددة كل مأمور به في هذه الشريعة  
 فصارت هذه الشريعة كأنها عدة شرائع بعث النبي صلى الله  
 عليه وسلم بجميعها - وفي ذلك توسعة زائدة لها ونخامة عظيمة  
 لقدّر النبي صلى الله عليه وسلم بجميعها وخصوصية له على سائر  
 الأنبياء حيث بعث كل بحكم واحد - وبعث هو صلى الله عليه  
 وسلم في الامر الواحد بأحكام متنوعة يحكم بكل منها وينفذ  
 ويصوب قائله ويؤجر عليه ويهدي به - وهذا معنى لطيف فتح  
 الله به يستحسنه كل من له ذوق وادراك لاسرار الشريعة  
 وقد ذكر السبكي في تأليف له أن جميع الشرائع السابقة هي  
 شرائع للنبي صلى الله عليه وسلم بعث بها الأنبياء السابقون  
 كالنبي عنه لانه نبي وآدم بين الروح والجسد وجعل اذذاك  
 نبي الانبياء - وقرر بذلك قوله بعثت الى الناس كافة فجعله  
 مبعوثا الى الخلق كلهم من لدن آدم الى أن تقوم الساعة في

كلام طويل مشتمل على نفائس بديعات وقد سقته في أول كتب المعجزات - فاذا جعل السبكي جمع الشرائع التي بعثت بها الانبياء شرائع له صلى الله عليه وسلم زيادة في تعظيمه فالمذاهب التي استنبطها أصحابه من اقواله وافعاله على تنوعها شرائع متعددة له من باب أولى خصوصا وقد أخبر بوقوعها ووعد بالهداية على الأخذ بأبيها \*

﴿ فصل ﴾ ومن الدليل على ما قلناه قصة اختلاف الصحابة في أسرى بدر فان ابا بكر ومن تبعه اشاروا باخذ الفداء منهم وعمر ومن تبعه اشاروا بقتلهم - فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالاول ونزل القرآن بتفضيل الرأي الثاني مع تقرير الرأي الاول - وهذا دليل على تصويب الرايين وان كلا من المجتهدين مصيب ولو كان الرأي الاول خطأ لم يحكم به النبي صلى الله عليه وسلم كيف وقد أخبر الله انه عين حكمه بقوله (لولا كتاب من الله سبق) وطيب الفداء بقوله (فكأوا مما غنمتم حلالا طيبا) وانما وقع العتب على اختيار غير الافضل

فأكثر ما يقع الترجيح في المذاهب بالنظر الى الافضل من حيث قوة الادلة والقرب من الاحتياط والورع ونحو ذلك وذلك في مفردات المسائل لامن حيث مجموع المذهب— وأما بالنظر الى التصويب وكل صواب وحق لا شبهة فيه ولا صرية— ومن هنا كانت طريقة الصوفية ان لا يلتزم مذهب معين بل يؤخذ من كل مذهب بالاشد والاحوط والاورع فاذا كان مذهب الشافعي الجواز في مسألة والتحریم في أخرى ومذهب غيره بالعكس يأخذون بالتحریم في المسئلتين احتياطاً لكل مذهب \*

﴿ تذييل ﴾ ونظير ما قلنا من ان المذاهب كلها صواب وانها من باب جائز وأفضل لامن باب صواب وخطا ما روي عن جماعة من الصحابة في قرآت مشهورة أنهم انكروها على عثمان وقرأوا غيرها— وأجاب العلماء عن انكارهم بانهم أرادوا ان الاولى اختيار غيرها ولم يريدوا انكار القراءة بها البتة وقد عقدت لذلك فصلاً في الاتقان \*

﴿فصل﴾ اذا عرف ما قررناه عرف ترجيح القول بان كل مجتهد مصيب وان حكم الله في كل واقعة تابع لظن المجتهد وهو أحد القوانين للأئمة الاربعة ورجحه القاضي أبو بكر— وقال في التقريب الاظهر من كلام الشافعي والاشبه بمذهبه ومذهب أمثاله من العلماء القول بان كل مجتهد مصيب . وقال به من اصحابنا ابن سريج والقاضي ابو حامد والداركي واكثر العراقيين— ومن الحنفية ابو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو زيد الدبوسي ونقله عن علماءهم جميعا ﴿فان قلت﴾ قوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهد فإخطأ فله اجر واحد يدل على ان من المجتهدين من يصيب ومن يخطئ وان الحكم مختلف ولو كانوا مصيبين لم يكن للتقسيم معنى ﴿قلت﴾ أحمل قوله فإخطأ على عدم ادراكه الافضل والاولى كما عتب على الصحابة في اختيار الفداء لانه غير الافضل مع انه حكم صواب— وقد قال الفقهاء في من صلى رابعة الى اربع جهات كل ركعة الى جهة بالاجتهاد إنه لا قضاء عليه

مع القطع بان ثلاث ركعات منها الى غير القبلة - واختلف  
اجتهاد عمر رضى الله عنه في الجد وقضى فيه بقضايا مختلفة  
وكان يقول ذاك على ما قضينا وهذا على ما قضينا \* وأخرج  
البيهقي في المدخل عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يقضى بالقضاء وينزل القرآن بغير ما قضى فيستقبل حكم  
القرآن ولا يرد قضاءه \*

﴿ فصل ﴾<sup>(١)</sup> في الانتقال من مذهب الى مذهب وهو  
جائز كما جزم به الرافعي وتبعه النووي - قال في الروضة اذا  
دونت المذاهب فهل يجوز للمقلد أن ينتقل من مذهب الى  
مذهب - ان قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب الأعم وغلب على  
ظنه ان الثاني أعلم ينبغي أن يجوز بل يجب وان خيرناه فينبغي  
ان يجوز أيضا كما لو قلد في القبلة هذا أياما وهذا أياما -  
وأقول للمنتقل احوال (الاول) ان يكون السبب الحامل له  
على الانتقال أمرا دنيويا كحصول وظيفة او مرتب او قرب

(١) هذا الفصل بالتقيد الصق وانما ذكرناه تيمنا بالعبارة السيوطي اه منه

من الملوك وأهل الدنيا—فإذا حكمه كما جرت أم قيس لأن  
 الأمور بتقاصدها كشيخ له حالان (أحدهما) ان يكون  
 عارياً من معرفة الفقه ليس له من مذهب امامه سوى اسم  
 شافعي او حنفي كغالب متعمي زماننا أرباب الوظائف في  
 المدارس حتى إن رجلاً سأل شيخنا العلامة محي الدين  
 الكافيجي رحمه الله مرة ان يكتب له على قصته تعليقاً  
 بولايته أول وظيفة تشرف بالشيخونية فقال له ما مذهبك  
 فقال مذهبي خبز وطعام يعني وظيفة اما في الشافعية او  
 المالكية او الحنابلة فان الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا  
 طعام فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل الى حد التحريم لانه  
 الى الآن عامي لا مذهب له يحققه فهو يستأنف مذهبا جديداً  
 (ثانيهما) ان يكون فقيهاً في مذهبه ويريد الانتقال لهذا الغرض  
 فهذا أمره اشد—وعندي أنه يصل الى حد التحريم لانه تلاعب  
 بالاحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا (الثاني) ان يكون الانتقال  
 لغرض ديني وله صورتان (الاولى) ان يكون فقيهاً في مذهبه

وقد ترجع عنده الآخر لما رآه من وضوح ادلته وقوة مدركه  
 فهذا إما يجب عليه الانتقال او يجوز كما قاله الرافعي - ولهذا لما  
 قدم الشافعي مصر تحول اكثر أهلها شافعية بعد ان كانوا  
 مالكية (والثانية) ان يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه  
 فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريرا  
 ادراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا  
 ويحرم عليه التخلف لان التفقه على مذهب امام من الأئمة  
 الاربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من التمدد  
 سوى مجرد اسم حنفي او شافعي او مالكي - فالفقيه على مذهب  
 اى امام كان خير من الجاهل بالفقه على كل المذاهب فان  
 الجهل بالفقه نقص كبير وقل ان تصح معه عبادة - وأظن هذا  
 هو السبب في تحول الطحاوى حنفيا بعد ان كان شافعيا فانه  
 كان يقرأ على خاله المزني فاعتاص عليه الفهم يوما خلف المزني  
 انه لا يجي منه شيء فانتقل حنفيا ففتح عليه وصنف كتابه  
 شرح معاني الآثار فكان اذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي

كفر عن يمينه \* قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لا حث على المزني لان مراده لا يجيء منه شيء في مذهب الشافعي (قلت) ولا يستنكر ذلك قرب شخص يفتح عليه في علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الاذن التيسير (الحال الثالث) ان يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجرداً عن التصدين . فهذا يجوز للعامة ويكره او يمنع للفقهاء لانه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج الى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغله ذلك عما هو الاهم من العمل بما يعلمه وقد ينقضي العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالاولى ترك ذلك \* ومن قال من مفتي المالكية اليوم ان من تحول عن مذهبه فبئس ما صنع وأطلق ولم يقيد فبئس ما صنع هو لان امام مذهبه الشيخ جمال الدين ابن الحاجب لم يقل ذلك واما من يقول انه يجوز لغير الحنفي ان يتحول حنفيًا ولا يجوز للحنفي ان يتحول شافعيًا او غيره فهو تحكم لا دليل عليه

وتعصب محض فان الأئمة كلهم في الحق سواء، ولم يرد حديث  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمييز مذهب أبي حنيفة  
 عن غيره، والاستدلال بتقديم زمنه لا ينهض، ولو صح اوجب  
 تقليده على كل أحد ولم يجز تقليد غيره البتة وهو خلاف  
 الاجماع وخلاف الحديث المصدر به \* ويلزم عليه أيضا طرد  
 ذلك في بقية المذاهب فيقال بتجويز الانتقال من مذهب  
 متأخر الى مذهب متقدم كالشافعي يتحول مالكيًا والحنبلي  
 يتحول شافعيًا دون العكس وهذا الحنفى لم يقل به -- وكل قول  
 لا دليل عليه فانه مردود لا يعتد به وان كان ولا بد من  
 الترجيح فمذهب الشافعي اولى بالرجحان لانه أقرب الى موافقة  
 الاحاديث ومذهبه اتباع الحديث وتقديمه على الراى \*  
 قال ابن السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب في آخر باب  
 الاجتهاد والتقليد من أئمتنا من اودع الباب مسألة تقليد  
 الشافعي كما امام الحرمين والسمعاني والغزالي والكنيا وغيرهم \*  
 وميل المحققين هنا الى ان تقليده واجب على طوائف العامة

وانه لا عذر لهم عند الله في العدول عنه\* وبه صرح امام الحرمين  
 في تصنيف لطيف افرده في ذلك وسماه بمغيث الخلق\* في اختيار  
 الا حق\* وقال الاستاذ ابو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي  
 في كتابه التحصيل في اصول الفقه ما نصه : واما الذي يوجب  
 ترجيح مذهب الشافعي على مذهب غيره في الجملة قبل التفصيل  
 فدلائل كثيرة . منها قوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قريش  
 وذلك عام في الخلافة وفي امامة الدين ولم نجد أحدا من أصحاب  
 المذاهب قرشيا غيره لان ابا حنيفة من الموالى ومالك من الموالى  
 من ذى<sup>(١)</sup> أصبح والنخعي من نضع وهم من اليمن لا من قريش  
 وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن شيبانيان وهم من ربيعة لا  
 من قريش ولا من مضر والثوري من بنى ثور بن عمرو بن  
 أد ومكحول والاوزاعي من الموالى . وقد اختلف السابقون

(١) قوله من ذى أصبح ذو أصبح اسم ملك من ملوك اليمن وهو من  
 أجداد الامام مالك بن انس ولا ينافيه كونه من الموالى لاحتمال كون  
 بعض أجداده أسر في الجاهلية مكرراً والله اعلم اه مؤلفه

في قريش . فقال اكثرهم هم ولد النضر بن كنانة . وقال آخرون  
 هم ولد الياس بن مضر . وقال آخرون ولد عدنان كلهم قريش  
 دون غيرهم وعلى جميع هذه الاقاويل يكون الشافعي منهم  
 لانه من ولد النضر بن كنانة بن خزيمه بن مدركة بن الياس بن  
 مضر بن نزار بن معد بن عدنان \* ومنها \* قوله تعالى (والذين  
 جاهدوا فينا لهديتهم سبلنا) وذلك عام في الجهاد بالحجاج  
 والجهاد بالسلاح \* ووجود الجهاد بالحجاج والنظر في أصحاب  
 الشافعي غير خاف \* وهم الذين شرحوا الاصول وأوضحوا عن  
 قوانين الجدل \* والشافعي اول من صنف في أصول الفقه صنف  
 فيها كتاب الرسالة وكتاب أحكام القرآن واختلاف الحديث  
 وابطال الاستحسان وكتاب جماع العلم وكتاب القياس  
 ثم تبعه المصنفون في الاصول واقتدوا ونسجوا على منواله \*  
 والجهاد بالسلاح مخصوص بأهل الثغور \* والسواد الاعظم منهم  
 أصحاب الشافعي واعتبر ذلك بثغور الشام وثغور ديار مصر  
 وثغور ديار ربيعة وثغور ارمينية واذريجان وثغور طراز

والشاش في ناحية الترك وغيرها \* واذا تحقق الجهاد في هذه  
الطائفة ثبت أنهم الذين ضمن الله عز وجل لهم الهداية \* (ومنها)  
كثرة الاحتياط في العبادات وأعظمها شأنها الصلاة \* ومن  
ادى صلاته على مذهب الشافعي كان على يقين من صحتها ومن  
ادها على مذهب مخالفه وقع الخلاف في صحتها من وجوه  
اجازتهم الوضوء في السفر بنبيذ التمر وتطهير البدن والثوب  
بالماءات واجازوا الصلاة في جلد الكلب المذبوح من غير  
دباغ واجازوا الوضوء من غير نية ولا ترتيب واسقطوه في  
مس الفرج والملاسة \* واجازوا الصلاة على ذرق الحمام ومع  
قدر الدرهم من النجاسات الجامدة او ربع الثوب من البول  
ومع كشف بعض العورة وأبطلوا تعين التكبير والقراءة  
واجازوا القرآن منكوسا بالفارسية وأسقطوا وجوب الطمأنينة  
في الركوع والسجود والاعتدال من الركوع وبين السجدين  
والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة مع  
الخروج عنها بالحدث وأبطلنا نحن الصلاة في هذه الوجوه

وأوجبنا الإعادة على من صلى خلف واحد من هؤلاء، وهم لا  
يوجبون الإعادة على من صلى خلفنا على مذهبنا في هذه المسائل  
﴿ عود على بدء ﴾

قال في الروضة وإذا دونت المذاهب فهل يجوز للمقلد  
أن ينتقل من مذهب إلى مذهب - ان قلنا يلزمه الاجتهاد في  
طلب العلم وغلب على ظنه ان الثاني اعلم ينبغي ان يجوز بل  
يجب وان خيرناه فينبغي ان يجوز أيضا كما لو قلد في القبة  
هذا أياما وهذا أياما - ولو قلد مجتهدا في مسائل وآخر في  
مسائل أخرى واستوى المجتهدان عنده أو خيرناه فالذي  
يقتضيه فعل الأولين الجواز كما ان الاعمى اذا قلنا لا يجتهد في  
الأواني والثياب له ان يقلد في الثياب واحداً وفي الأواني آخر  
لكن الأصوليين منعوا منه للمصلحة . وحكى الخناطي  
وغيره عن أبي اسحق فيما اذا اختار من كل مذهب ما هو  
أهون عليه انه يفسق به وعن ابن أبي هريرة انه لا يفسق  
وبالله التوفيق \*

— ثم قال بعد هذا بأوراق : وهل يجوز للعامي ان  
 يتخير ويقبل أي مذهب شاء نظر — ان كان منتسبا الى  
 مذهب بني علي وجهين حكاهما القاضي حسين في ان  
 العامي هل له مذهب أم لا ﴿أحدهما﴾ لا لان المذهب  
 لعارف الادلة فعلى هذا له ان يستفتى من يشاء وأصحابهما عند  
 القفال له مذهب لا تجوز مخالفته — وان لم يكن منتسبا بني علي  
 وجهين حكاهما ابن برهان (بفتح الباء) من أصحابنا في ان العامي  
 هل يلزمه التقيد بمذهب معين (أحدهما) لا فعلى هذا هل له ان  
 يقبل من شاء أم يبحث عن أسد المذاهب فيقبل أهله وجهان  
 كالبحث عن الاعلم (والثاني) وبه قطع أبو حسن الكيا يلزمه  
 وهو جار في كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من الفقهاء وأصحاب  
 سائر العلوم لئلا يتلقط رخص المذاهب بخلاف العصر الاول  
 فم تكن مذاهب مدونة فيتلقط رخصها فعلى هذا يلزمه ان  
 يختار مذهباً يقبله في كل شيء وليس له المذهب بمجرد التشمي  
 ولا بما وجد عليه آياه هذا كلام الاصحاب. — والذي يقتضيه

الدليل انه لا يلزمه التمدد بذهب بل يستفتى من شاء أو من اتفق لكن من غير تلقط الرخص ولعل من منعه لم يثق بعدم تلقطه واذا استفتى فافتاه المذنب فقال أبو المظفر السمعاني لا يلزمه العمل به الا بالتزامه . - قال ويجوز ان يقال يلزمه اذا أخذ في العمل به - وقيل يلزمه اذا وقع في نفسه صحته - قال وهذا أولى الاوجه والمختار ما نقله الخطيب وغيره انه اذا لم يكن هناك مفت آخر لزمه بمجرد افتائه وان لم تسكن نفسه وان كان هناك آخر لم يلزمه بمجرد افتائه اذ له ان يسأل غيره وحينئذ فقد يخالفه فيجب فيه الخلاف في اختلاف المفتين انتهى عبارة الروضة

\* قال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز للرجل والمرأة ان ينتقلا من مذهب الشافعي الى مذهب الحنفي وكذا على العكس ولكن بالكفاية أما في مسألة واحدة فلا يمكن حتى لو خرج دم من حنفي المذهب وسال لا يجوز له ان يصلي قبل ان يتوضأ اقتداء<sup>(١)</sup> بمذهب الشافعي في هذه

(١) قوله اقتداء بمذهب الشافعي أى اتباعاً له وتقليداً له مؤلف

المسئلة فان صلى قبل ان يتوضأ يصفع - وقال بعضهم ايس للعامي  
ان يتحول من مذهب الى مذهب حنفيا كان او شافعيًا - وقال  
بعضهم من انتقل الى مذهب الشافعي ليزوجه ولى البكر  
البالغة بغير رضاها يخاف عليه أن يسلب ايمانه وقت موته  
لا هائته للدين لجيفة قدرة - فان قال حنفي ان تزوجت فلانة  
فهي طالقة ثلاثا فتزوجها ثم استفتى شافعيًا فأجابته بانها لا تطلق  
وعينه باطل فلا بأس باقتداء الشافعي في هذه المسئلة لان  
كثيرا من الصحابة في جانبه اه كلامه \* وقال القرافي في التنقيح  
قال الزناتي يجوز تقليد المذاهب في النوازل والانتقال من  
مذهب الى مذهب بثلاثة شروط ان لا يجمع بينهما على وجه  
يخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولى ولا شهود  
فان هذه الصورة لم يقل بها أحد وان يعتقد في من يقلده  
الفضل بوصول أخباره اليه ولا يقلده زمنا في عمية ولا يتبع  
رخص المذاهب - قال والمذاهب كلها مسلك الى الجنة وطرق  
الى السعادة فمن سلك منها طريقا وصله - قال وقال غيره يجوز

تقليده المذاهب والانتقال اليها في كل ما لا ينقض فيه حكم  
 حاكم وهو <sup>(١)</sup> أربعة ما خالف الاجماع او القواعد او النص  
 او القياس الجلي - قال وانعقد الاجماع على ان من أسلم فله ان  
 يقلد من شاء من العلماء بغير حرج - وأجمع الصحابة على ان  
 من استفتى ابا بكر وعمر رضي الله عنهما وقلدهما فله ان يستفتي  
 ابا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهما من غير  
 تكبير فمن ادعى خلاف هذين الاجماعين فعليه الدليل اه  
 كلام الغزالي ثم ذكر السيوطي من انتقل من مذهب الى  
 مذهب من اكابر العلماء في القرن الثاني والثالث ولا حاجة  
 لنا بذكرهم \*

﴿ باب التقليد ﴾ وهو قسمان تقليد في العقائد وتقليد في  
 الفروع اما التقليد في العقائد فليس طريقا للعلم بلا شبهة لان المراد  
 بالعلم في باب الاعتقادات الاعتقاد الجازم المطابق عن موجه  
 والتقليد لا يفيد ذلك لانه قبول قول الغير بلا حجة كما قاله

(١) اي ما ينقض فيه حكم حاكم

الغزالي . وفي كفايته في النجاة من الخلود في النار وعدم  
كفايته خلاف مفصل في كتب التوحيد . وما قاله الحشوية  
والتعليمية من ان طريق معرفة الحق سبحانه هو التقليد وان  
ذلك هو الواجب وان النظر حرام قول باطل لان كلاً  
من المعرفة الايمانية والنظر المؤدى اليها واجب باجماع  
المسلمين <sup>(١)</sup> وكما صرح به علماء التوحيد \* واما التقليد في  
الفروع فهو واجب على من عجز عن الاجتهاد لان من لم يكن  
له قدرة على الاجتهاد قادر على اتباع من يرشده من أهل  
النظر والاجتهاد الى ما كلف به ويسقط عن العاجز تكليفه  
بالبحث والنظر عملاً بقوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها  
وبقوله جل شأنه ) فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون )  
وهو الاصل في اعتماد التقليد كما اشار اليه المحقق الكمال  
ابن الهمام وهذا التقليد محمود غير مذموم وصاحبه مأجور  
غير مأزور لان من بذل جهده في اتباع ما انزل الله وخفي

(١) اي السلف كما صرح به غيره

عليه بعضه فقلد فيه من هو أعلم به منه او عجز عن أخذ ذلك  
 بنفسه فقلد واحدا من أهل الاجتهاد والمدالة فقد فعل ما في  
 وسعه وهو غير عالم بما قلد فيه أحد العلماء المهتدين لانهم هم  
 أهل الذكر والعلم وقد أمر الله بسؤالهم عند عدم العلم فالقلد  
 عند عدم القدرة على العلم عامل في تقليده بما انزل الله وهو  
 قوله تعالى ( فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ) فكيف  
 يكون مذموما \* واما التقليد الذي يحرم القول به والافتاء فهو  
 ثلاثة انواع (الاول) ما تضمن الاعراض عما انزل الله وعدم  
 الالتفات اليه كتقليد الآباء والرؤساء (الثاني) تقليد من لا يعلم  
 انه أهل لان يؤخذ بقوله (الثالث) التقليد بعد ظهور الحجة له  
 وصحة الدليل عنده على خلاف ما قلده فيه \* وهذه الانواع هي  
 محل الآيات والاحاديث التي جاءت في ذم التقليد ومحمل كل  
 ما نقل عن العلماء في ذم التقليد \* والفرق بين التقليد والاتباع  
 ان التقليد هو الاخذ بقول الغير بغير حجة كما سبق نقله عن حجة  
 الاسلام وهو الذي ينقسم الى محمود ومذموم كما سبق واما

الاتباع فهو سلوك التابع طريق المتبوع وأخذ الحكم من الدليل  
 بالطريق التي أخذها متبوعه - ومن كان قادراً على الاتباع  
 كان قادراً على أخذ الحكم من الدليل بهذا المقدار فهو في  
 وسعه فيكلف به ولا يجوز له التقليد وترك الأخذ بما علم أنه  
 الحكم من الدليل \* والفرق بينه وبين متبوعه ان متبوعه  
 طلب الادلة وسبرها وقدام راجعها على مرجوحها وأخذ  
 منها الاحكام والقواعد وفصل وبنى عليها الفروع والجزئيات  
 والتابع ينظر في تلك الادلة ويقف على طرق الاستنباط التي  
 بها أخذ ذلك المتبوع الأحكام منها فهو مثل المجتهد في معرفة  
 الحكم من الدليل فمتى كان قادراً على ذلك وجب عليه  
 ويلزمه أن يأخذ بما ترجح عنده أنه الحكم من الدليل  
 وهوؤلاء هم أهل الترجيح والتصحيح في المذاهب وأصحاب  
 الأئمة واتباعهم وقليل ما هم - واما المقلدون فهم العوام  
 وكثير ما هم \*

\* مسألة \* هل يجوز للمجتهد ان يقلد \* اعلم ان المجتهد

اى الذي عنده ملكة الاجتهاد والاستنباط اما ان يقلد بعد  
 اجتهاده في حكم واما ان يقلد قبله فالأول اما ان يقلد بعد  
 أخذ الحكم من الدليل بأن يؤديه اجتهاده الى ان الحكم من  
 الدليل هو الوجوب مثلا فيترك القول بذلك ويقول بالحرمة  
 تمليدا لمجتهد آخر وهذا ممنوع اتفاقا بلا شبهة - وإما ان يقول  
 ويعتقد ما اداه اليه اجتهاده ولكن يقلد غيره في العمل في  
 نفسه في حادثة نزلت به مع بقائه على مذهبه وهذا جائز فقد  
 كان الصحابة رضى الله عنهم يقتدى بعضهم ببعض وكذا  
 التابعون وفيهم المجتهدون - ولم ينقل عن أحد من السلف انه  
 كان لا يرى الاقتداء بمن يخالف قوله في بعض المسائل ولو  
 في خصوص الطهارة . وقد نقل ان أبا يوسف لما صلى الجمعة  
 بالناس أخبروه بوجود فأرة في ماء الحمام الذي اغتسل منه  
 فقال نأخذ بقول اخواننا من أهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين  
 لم يحمل خبثا . قال في المحيط البرهاني والفتاوى الظهيرية ولم  
 يكن ذلك مذهبه فهذا أبو يوسف وهو الامام المجتهد قد فلد

غيره في العمل في تلك الحادثة ولم يكن ذلك مذهبا له بل  
 مذهبه انه ينجس الماء القليل بوقوع النجس فيه وان لم يغيره .  
 وقد نقل عن الشافعي رحمه الله انه اشترى الباقلا من منادى  
 السكك يأكل <sup>(١)</sup> وانه صلى بعدما حلق وعلى ثوبه شعر كثير  
 وكان اذ ذاك مذهبه التديم يرى نجاسة الشعر . فقليل له في ذلك  
 فقال حيث ابتلينا نأخذ بمذهب أهل العراق وهو يفيد أنه  
 قد غيره في ذلك . . . وقال بعض أئمة الحنابلة في مسألة الاقتداء  
 بالمخالف تجوز صلاة المسلمين بعضهم خلف بعض كما كان الصحابة  
 والتابعون ومن بعدهم من الأئمة الاربعة يصلي بعضهم خلف  
 بعض \* وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ  
 البسمة ومن لا يقرأها ومن يجهر بها ومن لا يجهر ومن  
 يقنت في الفجر ومن لا يقنت ومن يتوضأ من الحجامة والرعاف  
 ومن لا يتوضأ من ذلك ومن يتوضأ من مس الذكر ومس

(١) ومذهبه يرى حرمة الاكل من الباقلا وغيرها مما تجب فيه

الزكاة قبل اخراجها وقت الوجوب اهـ منه

النساء ومن لا يتوضأ ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف  
بعض \* وقد صلى الرشيد اماما وقد احتجم وكان أفتاه الامام  
مالك بان لا وضوء عليه فصلى الامام أبو يوسف خلفه ولم يُعد  
وكان الامام أحمد يرى الوضوء من الرعاف والحجامة فقليل  
له فان كان الامام قد خرج الدم منه ولم يتوضأ هل تصلي خلفه  
فقال كيف لا أصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب \* ومن  
ذلك كله يتبين ان لا مانع من ان يتقدم مجتهد مجتهدا آخر في  
العمل وذلك لان المجتهد وان كان يعتقد مذهبه صوابا يحتمل  
الخطأ ومذهب غيره خطأ يحتمل الصواب لكنه مع ذلك  
يعتقد ان رأى كل مجتهد شرع الله وحكمه ويجوز العمل به  
وأنه مصيب في العمل باجتهاده وان كان الحق عند الله واحدا  
والكل متفقون على انه متى ظهر لأحدهم من الدليل حكم  
من الأحكام وجب عليه اتباع الدليل - ومن ضرورة القول  
بوجوب الاتباع القول بالتصويب والا فكيف يؤمر شرعا  
باتباع الخطأ وان كان من ضروريات تصويب كل واحد منهم

رأيه في ظنه تخطئته رأى غيره في ظنه فكان قول كل واحد  
 من المجتهدين حكم الله وشرعه في حقه وحق من قلده في العمل  
 به باتفاقهم بقطع النظر عن تعدد الحق عند الله أو اتحاده لان  
 الكلام الآن في حكم الله وشرعه بالنظر الى العمل ولا شك  
 في انه متعدد بالنظر الى ذلك ولذلك صح قضاء القاضي في  
 مواضع الاجتهاد ورفع قضاؤه الخلاف ووجب على الكل  
 العمل به وحينئذ يكون كل مجتهد وان ظن ان مذهب غيره  
 خطأ يعتقد انه خطأ يجوز العمل به لان الخطأ الذي  
 لا يجوز العمل به هو البين وهو الباطل ورأى كل مجتهد متى  
 لم يخالف قاطماً ليس كذلك لانه انما كان خطأ في ظن المجتهد  
 المخالف لاني ظن نفسه ولا في الواقع فلم يكن باطلا حتى  
 لا يجوز العمل به فافهم ما قلنا ولا تقلد (الثاني) ان يقلد في حكم  
 قبل اجتهاده فيه وفيه مذاهب ثمانية (الاول) المنع مطلقاً (الثاني)  
 الجواز مطلقاً (الثالث) الجواز فيما يخصه دون ما يفتى به غيره  
 (الرابع) الجواز فيما يخصه ان خاف فوت وقته والمنع في مادون

ذلك (الخامس) الجواز ان كان غيره أعلم منه لا ان كان مساويا  
أو أقل (السادس) جواز تقليد الصحابي ان كان أرجح في نظره  
من غيره والمنع فيما عدا ذلك (السابع) إلحاق التابع بالصحابي  
(الثامن) جواز تقليد الأعم بشرط تعذر الاجتهاد وهو الذي  
حقيقه ابن الحاجب وصححه الأمدى وصحح غيرها الأول ﴿ فان  
قيل ﴾ يؤخذ مما تقدم في تقسيم الاجتهاد الى فرض عين وفرض  
كفاية ان تقليد المجتهد قبل الاجتهاد في الحادثة اذافات به  
فرض العين أو الكفاية لا يجوز ولم يذكر فيه خلاف هناك فمقتضاه  
عدم جواز التقليد في هذه الحال بلا خلاف مع ذكر الخلاف  
فيه آنفا ﴿ قلنا ﴾ ان التقليد حينئذ انما يكون في العمل برأى  
مجتهد قد اجتهد واستنبط الحكم وبذلك يسقط فرض العين أو  
فرض الكفاية على ان معنى عدم جواز تقليده اذافات به الاجتهاد  
المفروض عينا أو كفاية انه ياتم بتركه على الفور أو على التراخي  
على التفصيل المار في تقسيمه الي ما تقدم \* ومعنى جواز التقليد في  
العمل صحة العمل وموافقته للشرع ان عمل مقلد فيه لمجتهد يجوز

تقليده هكذا يزني ان يفهم هذا المقام توفيقاين كلامهم فتدبر \*

﴿ مسألة ﴾ في تقليد من لم يتصف بصفات الاجتهاد \*

اعلم ان التقليد في اصطلاح الاصوليين كما سبق هو الاخذ بقول

الغير من غير معرفة دليل نخرج اخذ الفعل فليس بتقليد. وكذا

التقرير وخرج اخذ القول مع معرفة دليله من الوجه الذي

باعتباره يفيد الدليل الحكم. قال في جمع الجوامع انه اجتهاد

وافق اجتهاد القائل لان معرفة الدليل من الوجه المذكور

لا تكون الا للمجتهد فغير المجتهد عاميا كان أو غيره يلزمه ان

يقلد مجتهدا. مطلقا تبين له صحة اجتهاده أم لا. وقيل انما يقلده اذا

تبين له صحة اجتهاده بان يتبين له مستنده ليسلم من لزوم اتباعه

في الخطا اه مع تغير للايضاح \* وظاهره ان التسمية ثنائية

وتنحصر في المجتهد والمقلد فقط \* وفي شرح التحرير لابن أمير

حاج ما يفيد ان القسمة ثلاثية فانه قال نقلا عن الزركشي العلم

نوعان (نوع) يشترك في معرفته العامة والخاصة ويعلم من الدين

بالضرورة كالتواتر فلا يجوز التقليد فيه لاحد كعدد الركعات

وتعين الصلاة وتحريم البنات والامهات والزنا واللواط فانه مما لا يشق على العامي معرفته ولا يشغله عن أعماله (ونوع) يختص بمعرفة الخاصة والناس فيه ثلاثة أقسام (الاول) العامي الصرف والجمهور على انه يجب عليه التقليد في فروع الشريعة جميعها ولا ينفعه ما عنده من علم لا يؤدي الى اجتهاد وعن الاستاذ والجبائي يجوز في الاجتهادية دون ما طريقه القطع إلحاقا لقطعيات الفروع بقطعيات الاصول (الثاني) العالم الذي حصل بعض العلوم المعتبرة ولم يبلغ رتبة الاجتهاد فاختر ابن الحاجب وغيره انه كالعامي الصرف لعجزه عن الاجتهاد وقيل لا يجوز له ذلك وعليه وجوبا معرفة الحكم بطريقه لان له صلاحية معرفة الاحكام بخلاف غيره. قال الزركشي وما أطلقوه من الخافه ههنا بالعامي فيه نظر لا سيما في اتباع المذاهب المتبحرين فانهم لم ينصبوا أنفسهم منصب المقلدين وقد قال الشيخ أبو علي وغيره لسنا مقلدين للشافعي وكذا لا اشكال في الخافهم بالمجتهدين اذ لا يقلد مجتهد مجتهدا ولا يمكن ان يكون

واسطة بينهما لانه ايس لنا سوى حالتين . قال ابن المنير والمختار  
انهم مجتهدون ملتزمون ان لا يحدثوا مذاهبا اما كونهم مجتهدين  
فلان الاوصاف قائمة بهم واما كونهم ملتزمين ان لا يحدثوا  
مذاهبا فلان احداث مذهب زائد بحيث يكون انحروجه اصول  
وقواعد مبينة لسائر قواعد المتقدمين فتعذر الوجود لاستيعاب  
المتقدمين سائر الاساليب نعم لا يمتنع عليهم تقليد امام ني قاعدة  
فاذا ظهر له صحة مذهب غير امامه ني واقعة لم يجوز له ان يقلد  
امامه لـكن وقوع ذلك مستبعدا كمال نظر من قبله (الثالث) ان  
يبلغ المكلف رتبة الاجتهاد وهي المسألة السابقة وتقدم الكلام فيها  
مستوفي اهـ وانت اذا تأمات تعلم ان ما قاله الزركشي وابن المنير  
خروج عن موضوع التقسيم اذ المفروض ان القسم الاول عامي  
صرف لا يقدر على فهم الاحكام من الادلة وهذا هو الذي يجب  
عليه التقليد . والثاني عالم حصل بعض العلوم المعتبرة ولم يبلغ  
مرتبة الاجتهاد . واما اتباع المذاهب المتبحرون فان كانوا قد  
بلغوا مرتبة الاجتهاد كما قال الشيخ أبو علي وغيره فهم من

القسم الثالث - وليس الكلام فيه بل الذي اختلفوا في انه يلحق بالعامي أم لا هو القسم الثاني - والقول بانه ليس لنا سوى حالتين ان كان ذلك في مجرد التسمية في الاصطلاح بمعنى ان أهل الاصول يسمون ما عدا المجتهد عاميا فسلم اذا مشاحة في الاصطلاح ولكن ليس الخلاف في وجوب التقليد وعدم وجوبه مبنيا على ذلك الاصطلاح - وان كان المراد انه ليس لنا سوى حالتين في الواقع فغير مسلم لانه مكابرة والذي يقتضيه النظر ان يقال ان المكلف اما ان يكون مجتهدا مطلقا في كل العلوم والمسائل . وهذا قد تقدم الكلام في تقليده . وإما ان يكون مجتهدا في بعض مسائل الفقه مثلا دون بعض او في بعض العلوم كالفرائض دون بعض . فان قلنا بتجزى الاجتهاد وهو الحق فهو فيما بلغ فيه مرتبة الاجتهاد كالمجتهد في الكل ويلزمه التقليد فيما لم يعلم وعجز عن علمه عملا بقوله تعالى ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وقوله تعالى ( فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ) لانه انما اوجب

السؤال عند عدم العلم . وقد قالوا ان قوله تعالى ( لا تسألوا  
 عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم ) يفيد النهي عن السؤال  
 عند العلم - وإما ان يكون لم يبلغ مرتبة الاجتهاد في شيء  
 فان كان لديه القدرة على فهم كيفية أخذ المجتهد الحكم من  
 الدليل وله قدرة على النقد الصحيح فهذا من أتباع المذاهب  
 المرجحين ويجب عليه ان يأخذ بما ترجح عنده وعلم انه  
 مقتضى الدليل فيما قدر فيه على ذلك وان يقلد غيره فيما لم يقدر  
 فيه على ما ذكر - وان كان لا قدرة له على فهم شيء مما ذكر  
 وجب عليه التقليد \* هكذا ينبغي ان يكون التقسيم أخذاً من  
 كلامهم ومنعاً للاشكال ويجب ان يحمل ما اختاره ابن  
 الحاجب وغيره من الحاق العالم الذي لم يبلغ مرتبة الاجتهاد  
 بالعامي الصريح على الخافه به فيما لم يعلم لا فيما علم كما يفيدته تعليقه  
 بمجزه عن الاجتهاد اللهم الا اذا جرينا على القول بعدم جواز  
 تجزئ الاجتهاد وقلنا بناء عليه انه يجب التقليد على غير  
 المجتهد مطلقاً فيما يقدر عليه وفيما لا يقدر عليه لكنه خلاف

الحق كما سبق - وما في المحصول وإحكام الآمدى من ان من  
 ليس له أهلية الاجتهاد وان كان محصلا لبعض العلوم المعتبرة  
 يلزمه اتباع قول المجتهد والاخذ بفتواه عند المحققين من  
 الاصوليين يجب أيضا ان يحمل على أن ذلك فيما لم يعلمه بنفسه  
 من الدلائل لا فيما علمه بنفسه منه - وما قاله بعض معتزلة  
 بغداد من أنه انما يجوز التقليد اذا بين المجتهد للمقلد صحة  
 اجتهاده بدليله يجب أن يكون محمولا أيضا على ما اذا كان  
 المقلد عالما يقدر على الفهم اذا بين له المجتهد ما ذكر - وأما اذا  
 لم يكن كذلك فلا يشترط في جواز تقليده ذلك وفاقا كما ان  
 ما عليه الاكثر وهو المختار من ان المقلد اذا طلب من المجتهد  
 بيان الوجه لزمه ذلك مطلقا أو ان لم يكن خفيا محمول على ما  
 ذكر فتحصل ان المكلف اذا كان لا يقدر على فهم الحكم  
 من الدلائل ولو بعد البيان له من المجتهد يلزمه التقليد بلا  
 شرط وفاقا وان كان قادرا على الفهم اذا بين له المجتهد وليس  
 بقادر بغير ذلك فالأكثر جواز التقليد مطلقا بين له المجتهد صحة

مذهبه ام لا كان الوجه خفيا ام لا - وقال بعض معتزلة بغداد  
لا يجوز التقليد الا من بعد ان يبين المجتهد للمقلد صحة اجتهاده  
بدليله كان الوجه خفيا ام لا - وقيل يشترط البيان ان لم يكن  
خفيا لا ان كان خفيا - والاجتهاد في فروع الشريعة ايسر  
فرض عين على كل مكاف لانه لو قيل بفرضيته عينا على كل  
مكاف في فروع الشريعة كما وجب ذلك في أصول العقائد  
لا أدى ذلك الى الحرج والتكليف بما ليس في الوسع بالنسبة  
للعاجز وهو منفي بالنص - وأدى أيضا الى اشتغال المكافين  
اجمعين عن المعاش فتعطل الصنائع والحرف وهي فرض كفاية  
أيضا ويختل نظام العالم ويتعطل الحرث وينقطع النسل ويرتفع  
الاجتهاد والتقليد مما ولا يقول بذلك عاقل \*

﴿ مسألة في جواز تقليد المفضول وعدمه ﴾

قيل يجوز ورجحه ابن الحاجب لوقوعه في زمن الصحابة  
وغيرهم متكررا مشتهرا من غير انكار - وقيل لا يجوز لان  
أقوال المجتهدين في حق المقلد بمنزلة الأدلة في حق المجتهد فكما يجب

الآخذ بالراجح من الأدلة على المجتهد يجب الآخذ بالراجح من أقوال المجتهدين على المقلد - والراجح منها بالنظر للعامي قول الفاضل ويعرف ذلك بالتسامع وغيره - وقيل وهو المختار يجوز لمن اعتقده فاضلا أو مساويا بخلاف من اعتقده مفضولا ولهذا لم يجب على المقلد البحث عن الأرجح من المجتهدين لعدم تعيينه بخلافه على القول بعدم الجواز مطلقا الذي هو القول الثاني فإنه عليه يجب على المقلد البحث عن الأرجح منهم - وعلى المختار أن يعتد العامي رجحان واحد من المجتهدين تعيين عليه تقليده وإن كان مرجوحا في الواقع عملا باعتقاده والمراد بالرجحان الرجحان في العلم لأن الراجح علما فوق الراجح ورعا وهو الأصح - وقيل بالعكس كذا يؤخذ من جمع الجوامع - وقد يقال إن كان المراد بالعامي ما يشمل العالم الذي لم يبلغ مرتبة الاجتهاد فقد علمت أنه يأخذ فيما يقدر على علمه من الدليل بما ترجح عنده أنه مقتضاه - وإن كان المراد العامي الصرف الذي لا يقدر على فهم شيء فهذا لا يميز بين فاضل

ومفضول وإنما يعتمد في اعتقاد الأفضلية والرجحان في العلم على التسامع وغيره فيرجع هذا المختار إلى القول الثاني إذ لا بد في اعتقاد الأفضلية من مقتض له كتسامع أو غيره— وهذا هو المراد من وجوب البحث المذكور— وبمد كل ما ذكر فما رجحه ابن الحاجب دليله قوى إذ لا يستطيع أحد إنكار وقوع ذلك في زمن الأصحاب ومن بعدهم بلا إنكار من أحد وليس معرفة الحق بالرجال وإنما تعرف الرجال بالحق فتعين رجحان الأول كما لا يخفى \*

﴿ مسألة في تقليد الميت ﴾

اختلفوا في تقليد الميت على أقوال (أحدها) الجواز لأنه وإن مات فقول له باق لم يميت والمكان إما أن يكون عارفاً بما خذ الميت الحكيم من الدليل فيكون تابعا له عاملاً بمقتضى الدليل ولا فرق في ذلك بين قول الحى والميت— وإما أن يكون عامياً صرفاً فهو المقلد ومداره على صحة نقل القول عن القائل المجتهد ونسبته إليه ولا فرق في ذلك بين قول الحى وقول الميت أيضاً— ولذا قال الامام

الشافعي رضي الله عنه المذاهب لا تموت بموت اربابها أي لان حياتها بقيام الدليل الذي دل عليها (ثانيها) عدم الجواز وبه قال الرازي وعلمه بأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الاجماع بعد موت المخالف ولو كان قوله باقيا بعد موته لكان خلافه باقيا فلا ينعقد الاجماع معه— ولما اوردوا عليه أنه لو كان كما ذكرت لم يكن في تصنيف الكتب وتدوين المذاهب فائدة— أجب بأن تصنيف الكتب وتدوين المذاهب بعد موت اربابها ليس لبقاء تلك المذاهب وجواز العمل بها وانما هو لاستفادة طرق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث وكيفية بناء بعضها على بعض ولعمرة المختلاف فيه والمتفق عليه وهو مردود بأن قوله لا بقاء لقول الميت غير مسلم— وما استدلبه من انعقاد الاجماع لا يدل لانه انما انعقاد الاجماع لعدم وجود مخالف لا لعدم وجود الخلاف ولكن الاجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق فهو بمنزلة ما لو كان المخالف حيا ورجع الى الوفاق بعد الخلاف— وما قاله من ان تصنيف الكتب وتدوين المذاهب انما هو لاستفادة الخ

لا يصح لان تلك الاستفادة انما تمكن من القادر على الاجتهاد والكلام مفروض في التقليد وهو انما يكون من العاجز عن الاجتهاد - فالتصنيف حينئذ لتلك الاستفادة بالنظر للقادر وللعمل بما فيها بالنسبة لغيره على أن ما قاله معارض بحجة الاجماع بعد موت المجمعين ولو كان لا بقاء لقول الميت لم يكن الاجماع بعد موتهم بافيا فلا يكون حجة وهو لا يقول به (ثالثها) جواز تقليد الميت ان فقد الحي - ويعلم ردد من الدليل الاول ومما رددنا به على الثاني (رابعها) الجواز ان نقله عنه مجتهد في مذهبه لانه لمعرفة مداركه يميز بين ما استمر عليه وما لم يستمر عليه فلا ينقل لمن يقلد الا ما استمر عليه وهو ضعيف أيضاً لان الكلام مفروض في تقليد الميت بعد موته فيما هو مذهبه ولا يكون مذهبا له الا ما استمر عليه والمدار في ذلك على صحة النقل وكون الناقل ثقة كان مجتهدا في المذاهب ام لا ولا معنى لاشتراط كون الناقل مجتهدا في المذاهب الا اذا جعلناه هو المقلد بفتح اللام وحينئذ يرجع هذا القول الى

ما اختاره الرازي وقد علمت رده \*

﴿ مسألة في جواز افتاء المقلد بمذهب من قلده ﴾

اختلفوا في ذلك على أقوال (أحدها) الجواز إذا كان قد بلغ مرتبة الاجتهاد المقيد واشتغل بتقرير مذهب معين واتخذ نصوصه أصولاً يستنبط منها نحو ما يفعله بنصوص الشارع وهذه صفة أصحاب الوجوه القادرين على استنباط الفروع من الاصول. — قال السبكي والذي اظنه قيام الاجماع على جواز فتيا هؤلاء، وأنت ترى علماء المذاهب ممن وصل الى هذه الرتبة هل منهم أحد الفتوى او منعوا هم أنفسهم منها وكذلك ان لم يبلغ تلك المرتبة ولكنه كان فقيه النفس حافظاً للمذهب قائماً بتقريره غير انه لم يمارس التخريج والاستنباط كما مارس أصحاب الوجوه وهذا وأمثاله كانوا يفتون ويخرجون أيضاً كأصحاب الوجوه فان كان لم يبلغ هذه المرتبة أيضاً لكنه حافظ لواضحات المسائل وعنده ضعف في تقرير ادلتها فعلى من كان في هذه المرتبة ان لا يفتي فيما لا تقل عنده فيه وانغمض

فهمه عليه فان كان عنده فيه نقل او لم يكن فيه عنده نقل  
ولكن لم يعمض عليه فهمه وأخذه من دليله جاز له الافتاء  
(ثاني الاقوال) عدم الجواز مطلقا (ثالثها) الجواز عند عدم  
المجتهد المطلق وعدم الجواز عند وجوده \* وقد علم مما ذكر ان  
من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد المطلق له مراتب ثلاث (احداها)  
ان يصل الى مرتبة الاجتهاد المقيد وهي مرتبة أصحاب الوجوه  
(الثانية) ان يصير فقيه النفس حافظا للمذهب قائما بتقريره غير انه  
لم يبلغ مرتبة أصحاب الوجوه ولم يمارس التخريج والاستنباط كما  
مارسوا ولم يزاول ذلك كما زاولوه (الثالثة) ان يحفظ الواضحات  
من المسائل غير أن عنده ضعف في تقرير أداتها ولم يبلغ  
درجة فقيه النفس \* وبقيت مرتبة رابعة وهي مرتبة العامى  
الصرى الذى لم يبلغ مرتبة من المراتب الثلاث المتقدمة فهذا  
لا يجوز له ان يفتي غيره ولا يجوز لغيره ان يستفتيه الا اذا  
عرف حكم حادثة بدليلها فان عرف ما ذكر كان فى افتائه  
واستفتائه حينئذ أوجه للشافعية وغيرهم (أحدها) عدم الجواز

مطلقا لعدم أهليته للاستدلال وعدم علمه بشروطه ولعله يظن  
 ما ليس دليلا دليلا وهذا في الزركشي الاصح (ثانيها) الجواز  
 مطلقا لانه لما عرف حكم الحادثة بدليله فقد حصل العلم لديه كالعالم  
 (ثالثها) ان كان الدليل كتابا أو سنة جاز والا فلا يجوز لانهما  
 خطاب الله تعالى لجميع المكافين فيجب على كل مكلف العمل  
 بما وصل اليه منهما على قدر ما فهم وارشاد غيره اليه (رابعها)  
 ان كان الدليل تقليدا جاز والا فلا - وقد ذكر ابن قيم الجوزية أن  
 المفتي اذا سئل عن مسألة فإما ان يكون قصده السائل فيها  
 معرفة حكم الله ورسوله ليس الا وإما ان يكون قصده معرفة  
 ما قاله الامام الذي شهر المفتي نفسه باتباعه وتقليده دون غيره  
 من الأئمة وإما ان يكون مقصوده معرفة ما ترجح عند ذلك  
 المفتي وما يعتقده فيها لا اعتقاده علمه ودينه وأمانته فهو يرضى  
 بتقليده هو وليس له غرض في قول امام بعينه فهذه أجناس  
 الفتيا التي ترد على المفتين ففرض المفتي في القسم الاول انه  
 يجب بحكم الله ورسوله اذا عرفه وتيقنه لا يسعه غير ذلك -

وأما في القسم الثاني فاذا عرف قول الامام بنفسه وسعه ان  
 يخبر به ولا يحل له ان ينسب اليه القول ويطلق عليه انه قوله  
 بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها أو طالعها من  
 كلام المنتسبين اليه فانه قد اختلطت أقوال الأئمة وفتاويهم  
 بأقوال المنتسبين اليهم واختياراتهم فليس كل ما في كتبهم  
 منصوصا عن الأئمة بل كثير منه يخالف نصوصهم وكثير  
 منه لا نص لهم فيه وكثير منه تخرج على فتاويهم وكثير منه  
 أفتوا به بلفظه أو بمعناه فلا يحل لاحد ان يقول هذا قول  
 فلان ومذهبه الا أن يعلم يقينا انه قوله ومذهبه فما أعظم  
 خطر المفتي وأصعب مقامه بين يدي الله تعالى— وأما القسم  
 الثالث فانه يسه ان يخبر المستفتي بما عنده في ذلك وما يغاب  
 على ظنه انه الصواب بعد بذل جهده واستفراغ وسعه ومع  
 هذا فلا يلزم المستفتي الاخذ بقوله وغايته انه يسوغ له الاخذ  
 به فلينزل المفتي نفسه في منزلة من هذه المنازل الثلاثة وليقيم  
 بواجبها فان الدين دين الله والله سبحانه لا يد سائله عن كل

ما أنتى به ومورده عليه ومحاسبه ولا بد والله المستعان اه  
والقسم الاول والثالث لا بد فيهما ان يكون كل منهما علما  
قادرا على أخذ أحكام الحوادث من أدلتها سواء كان مجتهدا  
مطلقا أو مقيدا والمدار في القسم الثانى على ان يكون قد تاق  
مذهب امامه ورواه بالسند بالطريق التى تروى بها الاحاديث  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكما انه لا يسوغ لاحد  
ان ينسب الى رسول الله قولا الا من بعد ان يعلم انه قوله  
بطريق نقله وروايته عن الثقات عن رسول الله كذلك لا يجوز  
لمن يفتى مخبرا عن مذهب امام بعينه ان يخبر بذلك وينسب  
القول الى ذلك الامام الا من بعد نقله اليه وروايته عن الثقات  
عن ذلك الامام .. وفي هذا القسم لا يشترط ان يكون المذنب  
مجتهدا بل المدار على صحة النقل عن الامام - ومتى علمت ذلك  
تعلم ان العامى الصرف اذا كان عدلا ثقة ضابطا ناقلا لمذهب  
امام من الأئمة وكان المستفتى يريد الاخذ بقول ذلك الامام  
جاز لذلك العامى ان يخبره بما سمع من المجتهد بلا واسطة أو

نقله اليه عنه الثقة العدل \*

﴿ مسألة في استفتاء العامي ﴾

اتفقوا على ان العامي لا يجوز ان يستفتى الا من غلب على  
ظنه أنه من أهل الاجتهاد والورع وذلك بان يراه منتصبا للفتوى  
بمشهد الخلق ويرى اجماع المسلمين على سؤاله والاستفتاء منه  
ولا يجوز له ان يسأل من يظنه غير عالم أو غير متدين وانما  
وجب عليه ذلك لانه بمنزلة نظر المجتهد في الأمارات فان سأل  
جماعة فاختلفت فتاويهم . فتمال قوم يجب عليه الاجتهاد في أورعهم  
وأعلمهم . وقال آخرون لا يجب عليه ذلك ثم اذا اجتهد فان  
ترجح أحدهم مطلقا أي في الدين والعلم في ظنه تمين العمل  
بقوله - وان ترجح أحدهم في الدين واستووا في العلم ووجب  
العمل بقول الأدين - وان ترجح في العلم واستووا في الدين  
فمنهم من خيره ومنهم من أوجب الاخذ بقول الاعلم وهو  
الاقرب - وان استووا . مطلقا أي في العلم والدين فقد يقال  
لا يمكن وقوعه كما قيل في استواء الأمارتين بالنسبة للمجتهد .

وقد يقال يجوز وقوعه فان وقع بخير كذا يؤخذ من شرح  
 الأسنوي على المنهاج \* ومن المحصول وتحرير الكمال وشرحه  
 لابن أمير حاج. وهذه المسئلة هي مسئلة جواز تقليد المفضول  
 مع وجود الفاضل وعدم جوازه. وقد تقدم لنا الكلام فيها \*  
 والمراد بالاستفتاء هنا السؤال عن الحكم عند المجتهد لاجل  
 العمل بقوله فيه سواء كان المسؤل نفس المجتهد أو من نقل  
 عنه نقلا صحيحا ولو بواسطة فمضى هذا الكلام انهم اتفقوا  
 على أنه لا يحل للعامي أن يعمل الا بقول مجتهد بان استفتى  
 ذلك العامي هذا المجتهد مباشرة أو نقله له الثقة العارف بذلك  
 القول وليس المعنى انه يشترط في المخبر عن الحكم مطلقا سواء  
 كان مخبرا عن قوله فيه أو مخبرا عن قول مجتهد آخر فيه ان  
 يكون مجتهدا ولا يحل للعامي العمل بمخبره الا اذا كان كذلك  
 فان هذا المعنى غير مراد كما يؤخذ مما قدمنا \*

\* مسئلة في رجوع المقلد للمجتهد عن تقليده الى تقليد مجتهد آخر \*  
 اعلم ان الرجوع إما أن يكون قبل العمل وإما أن يكون

بعد العمل فاما رجوعه عن التقليد قبل العمل فقيه خلاف قيل  
بمجرد الافتاء يلزمه العمل ولا يجوز له الرجوع وان لم يلتزمه ولم  
يشرع في العمل وقيل لا يجوز له الرجوع ويلزمه العمل ان شرع  
فيه وان لم يلتزمه - وقيل لا يجوز له الرجوع ان التزمه وان لم  
يشرع في العمل - وقيل لا يجوز له الرجوع ان وقع في قلبه صحته -  
وقيل ان لم يوجد مفت آخر والا تخير بينهما والاصح جواز  
الرجوع قبل العمل مطلقا. واما الرجوع عن التقليد فيما قلد فيه  
بعد العمل به فقال الآمدي وابن الحاجب لا يجوز اتفقا. وقيل  
الزركشي في كلام غيرهما ما يقتضى جريان الخلاف فيه أيضا  
بعد العمل وكيف يمتنع اذا اعتقد صحته لكن وجه ما قلناه  
أنه بالتزام مذهب مجتهد صار مكذبا بالعمل به ما لم يظهر له  
غيره والرامي لا يظهر له بخلاف المجتهد حيث ينتقل من أمانة  
الى أمانة وفصل بعضهم فقال التقليد بعد العمل ان كان من  
الوجوب الى الاباحة ليترك كالحنفى يقلد في الوتر الواجب  
عنده مذهبها آخر لا يقول بوجوبه ليباح له تركه او من الحظر

الى الاباحة ليفعل كالشافعي يقاد في أن النكاح بلا ولي جائز  
والفعل او الترك لا ينافي الاباحة واعتقاد الوجوب او التحريم  
خارج عن العمل وحاصل قبله - فلا معنى للقول بأن العمل  
فيها مانع من التقليد وان كان بالعكس بان كان يعتقد الاباحة  
فيقلد في الوجوب او التحريم فالقول بالمنع أبعد وليس في  
العامي الا هذه الاقسام نعم المفتي على مذهب امام اذا أفتى  
بكون الشيء واجبا او مباحا او حراما ليس له أن يقلد ويفتي  
بخلافه لانه محض تشبه - وتوجيه الزركشي الكلام الآمدي  
وابن الحاجب بما سبق ساقط لان المسألة موضوعة في العامي  
الذي لم يلتزم مذهبا معيناً كما يفصح به كلام الآمدي ثم  
ذكرها بعد ذلك ما لو التزم مذهبا معيناً - على ان الالتزام  
غير لازم على الصحيح وقد قال الامام صلاح الدين العلاتي : ثم  
لا بد وان يكون مخصصا بحالة الورع والاحتياط اذ لا يمنع  
فقيه من الرجوع في مثل ذلك كذا يؤخذ من جمع الجوامع  
والتحرير وشرحه - وأقول ان رجوع المقاد بعد العمل على

وجبين (أحدهما) ان يتحد الحكم والحادثة كأن يتزوج امرأة بالغة بدون اذن وليها مقلدا في ذلك أبا حنيفة ثم يبدو له أن يرجع عن ذلك ويقاد الشافعي في عدم جواز زواج البكر البالغة بدون اذن وليها ليفسخ عقد الزواج المذكور ولا يجب عليه لتلك المرأة نفقة ولا مهر ولا يقع عليه طلاقها او يبيع بيها صحيحا على مذهب فاسدا على مذهب آخر مقلدا مذهب من قال بصحة العقد ثم يبدو له ان يقاد مذهب القائل بالفساد ليفسخ ذلك العقد ولا تلزمه أحكامه وهكذا - والذي يظهر ويقتضيه النظر الصحيح أن الرجوع عن التقليد في هذا الوجه لا يجوز اتفاقا وعليه يحمل كلام الآمدي وابن الحاجب وغيرها لأنه لو جاز الرجوع حينئذ يلزم عليه فساد النظام مع ان الشرع ما جاء الا لحفظ نظام العالم في معاشهم ومعادهم ويلزم عليه عدم الوثوق بالعقود - وفي هذا من الخلل مالا يقول به فقيه - ويدل له ان المجتهد اذا أمضى عملا ثم تغير اجتهاده لا ينقض عمله الاول فكذا المقلد (الوجه الثاني) ان

يتحد الحكم ولكن تتمدد الحادثة كأن يقلد أبا حنيفة في  
 زواج امرأة بالغة بدون اذن وليها ويتزوجها كذلك ثم يبدو  
 له ان يقلد غيره في عدم الجواز في هذا الحكم لكن في امرأة  
 أخرى - فهذا أيضا رجوع عن التقليد بعد العمل وعليه يحمل  
 كلام الزركشى وغيره من جريان الخلاف في جواز الرجوع  
 عن التقليد بعد العمل ردا على الآمدي وابن الحاجب حيث  
 حكيا الاتفاق على منع الرجوع بعد العمل - فمن قال ان العامي  
 متى التزم مذهباً معيناً لزمه وان التقليد لمجتهد في حادثة التزام  
 لمذهبه قال بعدم جواز الرجوع - ومن قال ان العامي اذا التزم  
 مذهباً معيناً لا يلزمه لانه التزام مالا يلزم لان كل مذهب  
 من مذاهب المجتهدين شرع الله في حقه او قال بانه يلزمه  
 ولكن مجرد التقليد في حادثة لا يكون التزاماً قال بجواز  
 الرجوع بعد العمل في هذا الوجه \* وهذا الذي قلنا توفيق  
 يزول به الخلاف والاشكال \* ويحصل به الوفاق وجمع المقال \*  
 \* مسألة هل يجب على العامي أن يلتزم مذهباً معيناً \*

قال ابن السبكي الاصح انه يجب عليه التزام مذهب معين  
 يعتقد ارجح وقال غيره كالا مدي وابن الحاجب المختار انه  
 لا يجب للقطع بالاستقراء التام بان المستفتين ما كانوا يلتزمون  
 مذهباً معيناً بل كانوا في كل عصر من زمن الصحابة ومن  
 بعدهم يستفتون مرة واحداً ومرة غير غير ملتزمين مفتياً  
 واحداً وشاع ذلك وتكرر ولم ينكر هذا أحد في عصر من  
 الاعصار وذلك فيما اذلم يلتزم مذهباً معيناً فلو التزم مذهباً معيناً  
 كابي حنيفة أو الشافعي فهل يلزمه الاستمرار عليه فلا يعدل عنه  
 في مسألة من المسائل فليل يلزمه كذلك لانه بالتزامه يصير  
 ملتزماً به كما لو التزم مذهباً في حكم حادثة معينة وعمل به فيها  
 فانه لا يجوز له العدول عن العمل بهذا الحكم في هذه الحادثة  
 ولانه اعتقد ان المذهب الذي انتسب اليه هو الحق فعليه  
 العمل بموجب اعتقاده - وقيل لا يلزمه وهو الاصح كما في  
 الرافعي وغيره لان التزامه غير ملتزم اذ لا واجب الا ما اوجبه  
 الله ورسوله ولم يوجب الله ولا رسوله على أحد من الناس

ان يتمذهب بمذهب رجل معين فيقلده في دينه في كل ما يأتي  
ويذر دون غيره: على ان ابن حزم نقل أنهم أجمعوا على انه لا  
يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتي الا بقوله  
وان كان ذلك محمولا عندنا على الحاكم أو المفتي المجتهد كما  
سبق بيانه - وقد مضت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك  
بل لا يكون للعامي مذهب ولو تمذهب به وادعى انه التزمه  
لان المذهب انما يصح ان يكون لمن له نوع نظر واستدلال  
وتبصر بالمذاهب على حسبه أو لمن قرأ كتابا في فروع ذلك  
المذهب وعرف فتاوى امامه وأقواله وكيف أخذ ذلك الامام  
الاحكام التي قال بها من أدلتها التفصيلية - واما من لم يتأهل  
لذلك البتة وقال أنا حنفي بمجرد انه قلد ابا حنيفة في جميع أعماله  
أو انا شافعي بمجرد ما ذكر وهكذا فلا يصير كذلك بمجرد  
ذلك القول كما لو قال أنا فقيه ولم تقم به ملكة الفقه أو أنا  
نحوي ولم تقم به ملكة النحو أو أنا كاتب ولم تقم به القدرة  
على الكتابة فانه لا يصير كذلك بمجرد قوله ذلك \* يوضح

ذلك ان القائل انا حنفي مثلا زعم انه متبع ذلك الامام سالك طريقه في العلم والمعرفة والاستدلال فاذا كان كذلك في الواقع صح له ان يقول ذلك اما مع جهله وبعده جدا عن سيرة الامام وعن علمه بطريقه فكيف يصح له الانتساب اليه بل يكون الانتساب اليه حينئذ مجرد دعوى وكلاما فارغا من المعنى كذا ذكره فاضل متأخر **(وقات)** ولو شاحجه مشاحح في ان القائل انا حنفي مثلا لم يرد به انه متبع لابي حنيفة في جميع هذا المذكور بل متبعه في الموافقة فيما ادى اليه اجتهاده عملا واعتقاده فسيظهر جوابه مما يذكر قريبا كذا في شرح التحرير \* وحاصل الجواب الذي اشار اليه ان القائل انا حنفي مثلا متى اراد انه متبع لابي حنيفة مثلا فيما ادى اليه اجتهاده عملا واعتقاده ولم يرد ما ذكرنا كان معني قوله هذا انه جعل عمله موافقا لما ادى اليه اجتهاد ابي حنيفة مثلا واعتقاده كذلك بدون ان يعرف لذلك وجهها ولا ان يبني ذلك على دليل ولم يكن بمجرد هذا متمذبا بمذهب ابي حنيفة اذ

معنى المتمذهب به العالم به وهذا المقدار لا يصير به عالما  
 بالمذهب أو كان معنى قوله أنا حنفي مثلا أنا منسوب الى أبي  
 حنيفة من جهة أنه عمل عملا جعل عمله على وفق ما أدى  
 اليه اجتهاد أبي حنيفة أو من جهة أنه سيجعل عمله كذلك  
 فهو تعليق للتقليد أو وعد به ولم يكن معنى قوله أنا حنفي أنا  
 متمذهب بمذهبه وكلامنا في هذا لا في ذلك فتدبر ثم قال  
 الشيخ صلاح الدين المالبي: والذي صرح به الفقهاء في مشهور  
 كتبهم جواز الانتقال في آحاد المسائل والعمل بها بخلاف  
 مذهب امامه الذي يقلد مذهبه اذا لم يكن ذلك على وجه  
 التبع للرخص وشبهوا ذلك بالأعمى الذي اشتبهت عليه  
 أواني ماء أو ثياب تنجس بعضها اذا قلنا ليس له ان يجتهد فيها  
 بل يقلد بصيرا مجتهدا فانه يجوز ان يقلد في الأواني واحدا  
 وفي الثياب واحدا آخر ولا يمنع من ذلك (القول الثالث) فيما  
 لو التزم مذهبا معينا انه كمن لم يلتزم إن عمل بحكم تقليد المجتهد  
 لا يرجع عنه وفي غير ما عمل به تقليدا المجتهد يجوز له ان يرجع

ويقال غير الاول - قال السبكي وهو الاعدل . وقال الكمال وهو  
الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرعا على المقاد انبائه للمجتهد  
فيما لم يعمل فيه تقليدا له بل الدليل الشرعي اقتضى العمل  
بقول المجتهد وتقليده فيما احتاج المكلف فيه الى التقليد وهو  
قوله تعالى ( فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون )  
والسؤال انما يجب على من لم يعلم ليعلم فيعمل وذلك انما يتحقق  
عند طلب حكم الحادثة المعينة فاذا لم يكن اهلا للاجتهد  
واحتاج الى معرفة حكم حادثة نزلت به وثبت فيها عنده قول  
لمجتهد عمل به - واما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره ملزما  
له فهو كمن التزم شيئا لرجل من غير ان يكون له عليه ذلك  
لا يمكن ان يلزم به ويحكم عليه به وانما يكون التزامه ملزما في  
النذر لله تعالى لو رود النص فيه بقوله تعالى ( وليوفوا نذورهم )  
ولا فرق في التزام المذهب بين ان يلزمه بلفظه كما في النذر  
أو بقلبه وعزمه على ان قول القائل قلت فلانا مثلا فيما أفتى  
به من المسائل تعليق التقليد أو الوعد به لانه ان كان بمعنى

ان عملت عملا جعلته موافقا لما أفتى به فلان كان تعليقا للتقليد  
وان كان بمعنى سأجعل عملي موافقا لما أفتى به كان وعدا وعلى  
كل حال هو غير لازم \* ويتخرج من كونه كمن لم يلتزم  
جواز تتبع رخص المذاهب أي أخذه من كل مذهب بما  
هو الاخف الأسهل فيما يقع له من المسائل ولا يمنع من ذلك  
مانع شرعي لان للانسان ان يسلك الاخف عليه اذا وجد  
اليه سبيلا بان لم يكن عمل باخر فيه والغالب ان أمثال مسألة  
المنع من تتبع الرخص إلزامات منهم لكف الناس عن  
تتبع الرخص لغرض فاسد -- والا فما المانع ان يأخذ العامي  
في كل مسألة بقول مجتهد هو أخف عليه وأنا لا أرى ما يمنع  
هذا من العقل والسمع وكون الانسان يتبع ما هو أخف  
على نفسه من قول مجتهد ساغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع  
ذمه عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عنهم  
أخرجه البخاري عن عائشة - وثمة عدة أحاديث صحيحة تدل  
على ذلك لكن ما عن ابن عبد البر من انه لا يجوز للعامي

تتبع الرخص اجماعاً ان صح احتياج الى جواب. ويمكن ان يقال لا نسلم صحة دعوى الاجماع اذ في تفسيق من تتبع الرخص عن احمد روايتان وحمل القاضي أبو يعلى الرواية المفسقة على غير متأول ولا مقاد - وذكر بعض الحنابلة انه ان قوى الدليل أو كان عامياً لا يفسق - وفي روضة النووي واصلاً حكاية عن الحناطي وغيره عن ابن أبي هريرة انه لا يفسق به. ثم اعلمه محمول على نحو ما يجتمع له من ذلك ما لم يقل بمجموعه مجتهد - وقد قيد بذلك العلامة القرافي من المتأخرين فقال انما يجوز تقليد غير من قلده او لا اذا لم يترتب على تقليد ذلك الغير ما يجتمع على بطلانه الاول والثاني. فمن قلده الشافعي في عدم فرضية الدلك للأعضاء المغسولة في الوضوء والغسل وما الكافي عدم تقضى اللبس بلا شهوة لا وضوء فتوضأ ولمس بلا شهوة وصلى ان كان الوضوء بذلك صحت صلاته عند مالك وان كان بلا ذلك بطلت عندهما - وقال الروياني يجوز تقليد المذاهب والانتقال اليها بثلاثة شروط ان لا يجمع بينها

على صورة تخالف الاجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولى  
ولا شهود فان هذه الصورة لم يقل بها أحد من المجتهدين  
وأن يعتقد فيمن يقلده الفضل وان لا يتبع الرخص التي في  
المذاهب \* وتعقب القرافي هذا الشرط بانه ان اراد بالرخص  
ما ينتقض فيه قضاء القاضي وهو أربعة ما خالف الاجماع  
أو القواعد أو النص أو القياس الجلي فهو حسن متعين فان  
مالا تقره مع تأكده بحكم الحاكم فاولى أن لا تقره قبل  
ذلك وان اراد بالرخص ما فيه سهولة على المكلف كيف  
كان يلزمه ان يكون من قلد مالكا في المياه والاروات  
وترك اللفاظ في العقود مخالفا لتقوى الله وايس كذلك  
وتعقب الاول بان الجمع المذكور ليس بضائر فان مالكا مثلا  
لم يقل فيمن قلد الشافعي في عدم الصداق إن نكاحه باطل  
والا لزم ان تكون أنكحة الشافعية بلا صداق باطلة عنده  
ولم يقل الشافعي ان من قلد مالكا في عدم الشهود إن نكاحه  
باطل والا لزم أن تكون أنكحة المالكية بلا شهود عنده

باطلة - وكيف نقول بصحة أنكحة الكفار إذا اعتقدوا صحتها في دينهم الباطل ولا يقول الشافعي بصحة نكاح المالكى ولا يقول المالكى بصحة نكاح الشافعي . وأما الشرط الثانى وهو ان يعتقد فيمن يقلده الفضل فبنى على قول فى منع تقليد المفضول وقد تقدم وما وجهوا به الشرط الاول من ان كلا من المجتهدين اللذين قلدهما من لفق فى صلاته من قوليهما مثلا يقول ببطلان صلاته الملققة مثلا لو سئل عنها بانفراده فتكون الصلاة الملققة مثلا مركبة من حقيقة لا قائل بها فهو مغالطة محضة مدفوعة بانه انما يقول كل منهما انها باطلة من الوجه الذى تبطل به عنده اذا قلده المكلف فيه . وأما ان قلده فيه غيره وكل منهما يقول بجواز تقليد غيره فلا يحكم واحد منهما ببطلانها أصلا لان صلاته مثلا لو كانت باطلة من كل وجه عند مجتهد وصحيحة عند آخر فقلد المكلف من يقول بالصحة وصلى لا يسمع القائل ببطلانها أن يحكم عليها بذلك بل يحكم عليها بالصحة تقليدا لمن يقول بها الذى هو مجتهد مثله

وانما يحكم بالبطلان على صلاة من تمسك فيها بمذهبه اذا فعل ما يبطلها في مذهبه لا إن قلد غيره ممن لا يقول يبطلانها بذلك الفعل فبطل قول القائل ان الحقيقة الملققة لا يقول بصحتها أحد وتبين ان الكل قائلون بصحتها أما فيما وافق مذهبه فظاهر وأما فيما خالفه فهو يقول بالصحة تقليداً لغيره لان كلامهم يقول بجوازه . فان أبيت وقلت ان كل مجتهد يطلق القول ببطلانها على رأيه — قلنا نعم ولكن لا يجوز ان يطلق القول بالبطلان على رأى غيره الذى لا يراه فكما لا يمكنه ان يحكم بالبطلان على صلاة المجتهد المخالف بذلك الوجه لا يمكنه ان يحكم بذلك أيضا على صلاة من قلده من لا يرى البطلان فسدت صلاة الملقق عند كل المجتهدين بتقليده في كل أمر من أمورها مجتهدا يرى صحة ذلك الامر وصار حكم المجتهد المبطل لها مصروفا عنه بتقليده من يرى الصحة بذلك الامر وهذه المسألة هي مسألة التلقيق في التقليد التي استفاض فيها عن علماء ما بعد القرن العاشر القول بالذم حتى ادعى البعض

الاجماع عليه وأنت ترى النصوص ناطقة بخلاف ذلك \* ثم في غير ما كتاب من الكتب المذهبية المعتبرة أن المستفتى إذا أمضى قول المفتي لزمه والا فلا حتى قالوا إذا لم يكن الرجل فقيها واستفتى فقيها فأفتاه بحلال أو حرام ولم يعزم على ذلك حتى أفتاه فقيمه آخر بخلاف ما أفتاه به الأول فاخذ بقوله وأمضاه لم يجز له ان يترك ما أمضاه فيه ويرجع الى ما أفتاه به الأول لانه متى أمضى عملاً على وفق رأى اجتهادى لا يجوز له تقضه برأى آخر مثله مجتهداً كان أو مقلداً لان المقلد متعبد بتقليده مجتهداً كما ان المجتهد متعبد بالاجتهاد فكما لم يجز للمجتهد تقض عمل أمضاه عن اجتهاد لا يجوز للمقلد ذلك لان اتصال الامضاء بمنزلة اتصال القضاء واتصال القضاء يمنع النقض - وذكر العلاءي انه قد يرجح القول بجواز الانتقال من مذهب الى آخر يعنى قبل امضاء العمل فى احدى صورتين (احدهما) اذا كان مذهب غير امامه يقتضى تشديداً عليه أو أخذاً بالاحتياط (الثانية) اذا رأى للقول المخالف دليلاً صحيحاً من

الحديث ولم يجد في مذهب امامه جوا باقويا عنه ولا معارضا  
 راجحا عليه اذ المكلف مأمور باتباع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيما شرعه فلا وجه لمنعه من تقليد من قال بذلك من المجتهدين  
 محافظة على مذهب التزم تقليده اهـ مع حذف ما لا حاجة اليه  
 وهو مبنى على القول بوجوب التزام مذهب معين وانه يلزم ذلك  
 حتى يظهر قوله بالجواز في احدى صورتين - وقد علمت الحق  
 من ان العامي له ان يقلد من شاء من المجتهدين متى شاء لما علم  
 من ان المستفتين كانوا يستفتون الصحابة ومن بعدهم فيستفتون  
 اماما مرة واماما آخر مرة اخرى بلا انكار من احد في عصر  
 من الأعصار فكان اجماعا وتواتر ذلك بحيث صار لا مجال  
 للمهارة فيه ولذا قال في مسلم الثبوت لو التزم مذهبا معيناً  
 بحيث عهد من نفسه انه على هذا المذهب كذهب ابي حنيفة  
 رضي الله عنه من غير ان يكون هذا الالتزام بمعرفة دليل  
 كل مسألة وظنه راجحا على دلائل المذاهب الأخر فهل  
 يلزمه الاستمرار فليل نعم يجب الاستمرار ويحرم الانتقال

حتى شد بعض المتكلفين من المتأخرين وقال الحنفى اذا صار شافعيًا يعزر لان الالتزام لا يخلو عن اعتقاد الحقية فلا يترك قلنا لا نسلم ذلك فان الشخص قد يلتزم من أحد المتساويين أمر التفقه له في الحال ورفع الحرج عن نفسه ولو سلم فهذا الاعتقاد لم ينشأ عن دليل شرعي بل هو هوس من هوسات المعتقد ولا يجب الاستمرار على هوسه فالقول بوجوبه تشريع من القائل - وقيل لا يجب الاستمرار ويصح الانتقال وهذا هو الحق الذي ان ينبغي أن يؤمن به ويعتقد لكن لا ينبغي ان يكون الانتقال للتأهي فان التأهي حرام قطعاً في المذهب أو في غيره اذ لا واجب الا ما اوجبه الله ورسوله ولم يوجب الله ورسوله على مكلف ان يتذهب بمذهب رجل بعينه من الأئمة فاجابه تشريع شرع جديد \* ولك ان تستدل على عدم الوجوب بان اختلاف العلماء رحمة بالنص وما ذلك الا توسعة على المكلفين باتساع بساط الشرع فلو لزم العمل بمذهب معين كان خلافهم نقمة وشدة اه باختصار وتغيير وزيادة للايضاح

﴿ مسألة في جواز تقليد الصحابة وعدمه ﴾

ذكر ابن برهان في الاوسط عدم الجواز قال لان مذاهبهم غير مدونة ولا مضبوطة -- وذكر امام الحرمين في البرهان نحوه وقال اجمع المحققون على أن العوام ليس لهم ان يتعلقوا بمذهب اعيان الصحابة رضى الله عنهم بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الائمة الذين سبروا ونظروا ووبوا الابواب وذكروا اوضاع المسائل وجمعوها وهذبوها وبينوها -- وذكر ابن الصلاح أنه يتعين الآن اتباع مذهب من مذاهب الائمة الاربعة دون غيرها قال لانها قد انتشرت وعلم تقييد مطلقها وتخصيص عامها وشروط فروعها بخلاف مذاهب غيرهم

﴿ مسألة ﴾ اذا وقعت للمجتهد حادثة فاجتهد فيها

وأفتى وعمل ثم وقعت له ثانيا فني وجوب اعادة الاجتهاد ثلاثة أقوال صرح بها الآمدى -- وقال أصحابها أنه اذا كان ذا كرا لما مضى من طرق الاجتهاد لم يجب والا وجب وصحح ابن الحاجب ان تجديد الاجتهاد لا يجب ولم يفصل بين

ذكر وعدمه وجزم في المحصول بالتفصيل قال واذا تغير  
اجتهاده فالاحسن تعريف المستفتى بذلك لئلا يعمل به ثم  
بحث بحثا يقتضي عدم الوجوب مطلقا فقال لقائل ان يقول  
لما كان الغالب على ظنه ان الطريق الذي تمسك به او لا كان  
طريقا قويا لزمه بالضرورة ان يحصل له الظن بان تلك الفتوى  
حق والعمل بالظن واجب . اذا علمت ذلك فمن فروع  
المسئلة ما اذا تنجس احد الاناءين فاجتهد وتوضأ بما غلب على  
ظنه طهارته منهما ثم حضرت فريضة اخرى وهما باقيا فانه  
يجب عليه اعادة الاجتهاد ان لم يكن ذكرا للدليل الاول على  
القول الصحيح والله اعلم بالصواب

هذا آخر ما اردناه من التحبير \* وفتح به العليم الخبير \*  
فان كان صوابا فمن فضل جود الكريم \* وان كان خطأ فمن  
فهمى السقيم \* والحمد لله على التمام \* والصلاة والسلام على  
من كان للأنبياء ختام \* وكان الفراغ من تسويده في آخر  
ليلة من ليالى شهر الصوم من سنة تأليفه

فهرست تحفة الرأي السيد الاحمد

صحيفة

- ٥ بيان خبط بعض المتأخرين في التفريق
- ٦ الباب الاول في الاجتهاد وانقسامه الى فرض عين  
وفرض كفاية ومنسذوب وفي شروط المجتهد المطلق  
وفي الخلاف في تجزى الاجتهاد وعدمه والخلاف في  
ان المصيب واحد أو الكل وترجيح الثاني
- ١٨ فصل في ان اختلاف المذاهب نعمة ورحمة
- ٢٢ فصل في ان اختلاف الصحابة في أسرى بدر مما يدل  
للقول بأن كل مجتهد مصيب
- ٢٤ فصل في ترجيح القول بان كل مجتهد مصيب وبيان  
جملة ممن قال به والكلام على دلالة حديث اذا اجتهد  
الحاكم الخ
- ٢٥ فصل في الانتقال من مذهب الى مذهب هل يجوز الخ
- ٣٣ مطلب الانتقال من مذهب الى مذهب بعد تدوين

المذاهب

٣٧ باب التقليد وتقسيمه الى تقليد في الاصول وتقليد في

الفروع وبيان حكم كل

٤٠ مسألة في جواز تقليد المجتهد مجتهدا آخر

٤٦ مسألة في تقليد من لم يتصف بصفات الاجتهاد

٥٢ مسألة في جواز تقليد المفضول وعدمه

٥٧ مسألة في الخلاف في افتاء المقاد بمذهب من قلده

٦٢ مسألة في استفتاء العامى

٦٣ مسألة في رجوع المقاد لمجتهد عن تقليده الى تقليد

مجتهد آخر

٦٧ مسألة في الخلاف في انه هل يجب على العامى ان يلتزم مذهبا

معينا اولاً وتصحيح الثانى وتجويز تتبع رخص المذاهب

٨١ مسألة في جواز تقليد الصحابة وعدمه

٠٠ مسألة في الخلاف في وجوب اعادة الاجتهاد الخ